مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠٢٠م بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية

الجريدة الرسمية: الكويت اليوم
العدد ١٥٠٦ - السنة السادسة والستون
الأحد ٨ ربيع الأول ١٤٤٢هـ - ٢٥/١٠/٢٠٢٠م

د. سلمان الصباح
قسم الجراحة - كلية الطب
جامعة الكويت

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية محكمة)
العدد (٤٩)

الكويت - ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠٢٠م
بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية

الجريدة الرسمية: الكويت اليوم
العدد ١٥٠٦ - السنة السادسة والستون
الأحد ٨ ربيع الأول ١٤٤٢هـ - ٢٥/١٠/٢٠٢٠م

د. سلمان الصباح
قسم الجراحة كلية الطب - جامعة الكويت

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية محكمة)
العدد (٤٩)

الكويت
٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢١

القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠٢٠م بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لهاوحقوق المرضى والمنشآت الصحية

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي
وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
دولة الكويت

المحتـويـات	رقم الصفحة

مقدمة..... ١٣
١ - الفصل الأول: تعريفات..... ١٩
٢ - الفصل الثاني: مزاولة المهنة..... ٢٣
- المهن المساعدة لمهنة الطب..... ٢٦
- إدارة التراخيص الصحية..... ٢٧
٣ - الفصل الثالث: آداب المهنة وأخلاقياتها..... ٣١
- الموافقة المستنيرة ٣٤
- التأكد من قدرة المريض الذهنية..... ٣٦
- الالتزام بعدم إفشاء أسرار المريض..... ٣٧
- المحظورات على مزاول المهنة..... ٣٨
- حظر الامتناع عن علاج أو مساعدة مريض أو مصاب..... ٣٨
- حظر الإعلان عن أسعار الخدمات أو أي منتج أو علاج أو جهاز طبي..... ٣٩
- حظر الإعلان عن الأدوية أو المستحضرات أو الخلطات أو الأغذية الخاصة..... ٣٩
- حظر إجراء أو استبيان أو استفتاء داخل المنشأة الصحية ما لم يتم الحصول على موافقة مسبقة من إدارة المنشأة الصحية ٤٠
- حظر إجهاض أي امرأة حامل إلا في الأحوال الاستثنائية..... ٤٠
- حظر إنهاء حياة المريض..... ٤٠
- حظر إجراء العمليات والتدخلات التي تؤدي إلى تغيير نوع جنس الشخص..... ٤١
- حظر إجراء أي عمل طبي أو جراحي أو علاجي اذا كان من شأنه أن يؤدي الى عدم الانجاب نهائياً..... ٤٢

المحتـويـات	رقم الصفحة

- حظر تصوير المرضى أو مزاول المهنة في أثناء تواجدهما بالمنشأة الصحية إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة ٤٣
- حظر إعطاء وصفة أو تقرير أو شهادة طبية مغايرة للحقيقة ٤٣
٤ - الفصل الرابع : حقوق المريض ٤٧
- حق المريض في معرفة كل ما يتعلق بحالته الصحية ٤٩
- حق المريض في الحصول على ملف خاص به لدى المنشأة الصحية التي قدمت له العلاج ٤٩
- حق المريض في اتخاذ القرارات المتعلقة بحالته الصحية ٤٩
- حظر إجراء الأبحاث أو التجارب في المجال الطبي على جسم الإنسان ما لم يتم الحصول على موافقة خطية مسبقة ٥١
- حقوق عامة للمريض أو من يمثله قانونياً ٥٢
٥ - الفصل الخامس : المسؤولية الطبية ٥٣
- حالات قيام مسؤولية الطبيب ٥٥
- حالات عدم قيام مسؤولية الطبيب ٥٦
- التأمين ضد الأخطاء الطبية وصندوق التعويضات عن الأخطاء الطبية ٥٦
- جهاز المسؤولية الطبية ٥٧
- اختصاصات رئيس ونائب رئيس جهاز المسؤولية الطبية ٥٨
- تشكيل لجان الجهاز ٥٨
- اختصاصات جهاز المسؤولية الطبية واللجان ٥٩
- ضوابط تغيير أعضاء اللجنة ٦٠

المحتـويـات	رقم الصفحة
ـ تعارض مصالح المرشحين لعضوية اللجنة.....	٦٠
ـ اجتماعات وإجراءات عمل اللجنة.....	٦١
ـ اختصاصات رئيس الجهاز بإيقاف ترخيص مزاولة المهنة إيقافاً مؤقتاً لمدة ٣٠ يوم	٦٢
ـ التزامات جميع الجهات والمنشآت الصحية الحكومية والأهلية بتنفيذ القرارات والعقوبات الصادرة بموجب هذا القانون	٦٤
ـ التزام رئيس الجهاز ونائبه والعاملين وأعضاء اللجان بسرية المعلومات.....	٦٤
ـ حظر التدخل في عمل الجهاز أو اللجان التابعة له من الناحية الفنية أو عرقلة سير العمل فيها	٦٤
ـ إنشاء سجل خاص لقيد كافة بيانات الشكاوى والمحاضر والقضايا والتقارير والقرارات والأحكام القضائية المتعلقة بأخطاء ومسؤولية مزاولي المهنة وأصحاب المنشآت الصحية ومديريها.....	٦٤
٦- الفصل السادس : المنشآت الصحية.....	٦٥
ـ شروط إنشاء وتشغيل وإدارة المنشأة الصحية.....	٦٧
ـ الترخيص بإنشاء منشأة صحية.....	٦٧
ـ صاحب المنشأة الصحية.....	٦٨
ـ ضوابط إنشاء وتشغيل وإدارة المنشأة الصحية.....	٦٩
ـ مدير المنشأة الصحية.....	٦٩
ـ سجل وقاعدة بيانات المرضى.....	٦٩
ـ تغيير ملكية المنشأة الصحية.....	٦٩

المحتـويـات	رقم الصفحة

- إلغاء رخصة المنشأة الصحية ٧٠
- لجان المعاينة والتفتيش والتدقيق والمتابعة على المنشآت الصحية بكافة مرافقها..... ٧١
- مغادرة المريض المنشأة الصحية ٧١
- الوفاة داخل المنشاة الصحية ٧٢
- التزامات صاحب المنشأة ومديرها ٧٣

٧- الفصل السابع : العقوبات ٧٥

- الأفعال الموجبة للعقوبات ٧٧
- عقوبة التعدي الجسدي على مزاولي المهنة ٧٨
- عقوبة التعدي بالسب أو القذف أو الإهانة أو الإساءة على مزاولي المهنة ٧٨
- الغلق الإداري المؤقت ٨٠
- بيان العقوبات ٨٠

٨- الفصل الثامن : أحكام عامة ٨١

- اختصاص النيابة العامة في التحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ٨٣
- استدعاء مزاولي المهنة للتحقيقات والمحاكمات في الشكاوى والدعاوي والقضايا المتعلقة بالأخطاء الطبية أو المخالفات المهنية من خلال جهاز المسؤولية الطبية ٨٣
- عدم جواز القبض على مزاولي المهنة في أثناء مباشرة عملهم أو عند وجودهم داخل المنشأة الصحية إلا بقرار مكتوب من النيابة العامة أو المحكمة..... ٨٣
- توريد الرسوم والغرامات والجزاءات المالية لحساب الخزانة العامة ٨٤

المحتـويـات	رقم الصفحة

- اختصاص الوزارة بتدقيق واعتماد ومعادلة وتصنيف وتوصيف الشهادات الأكاديمية والمهنية والفنية الصادرة في المجال الطبي والصحي ٨٤
- سقوط الدعاوي ٨٤
- إلغاء المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١م والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٠م والقانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٢م وإلغاء أي حكم بأي قانون آخر يخالف هذا القانون ٨٥
- إصدار الوزير للائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بعد التشاور مع جمعيات النفع العام المهنية ذات الصلة خلال سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٨٥
- استمرار العمل بالقرارات المعمول بها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون حتى يتم تعديلها أو إلغاؤها ٨٥
- استمرار العمل بكافة التراخيص الممنوحة والصادرة قبل نشر القانون لحين انتهاء مدتها ما لم تلغ لأسباب أُخرى..... ٨٥

٩- المذكرة الايضاحية..... ٨٧

مقدمة :

صدر هذا القانون بتاريخ ٢٠٢٠/ ١٠/ ١٩ ، وقد نشر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» بالعدد رقم «١٥٠٦» السنة السادسة والستون بتاريخ ٢٠٢٠/ ١٠/ ٢٥ وهو نفس تاريخ بدء العمل به.

وإن الغاية من هذا القانون هو إيجاد تشريع موحد يجمع بين تنظيم مهنة الطب والمهن المساعدة لها والمسئولية الطبية وتنظيم حقوق المرضى، والمنشآت الصحية لارتباطها وبما يتفق مع الرؤية المستقبلية لدولة الكويت. ولكي يكون القانون كضمان لحقوق المرضى وضوابط آداب واخلاقيات المهنة بما يعزز الثقة بين مقدمي الرعاية الصحية والمستفيدين منها ويسهم في جودة الخدمات الطبية ويحقق مزيدا من الشفافية والحد من الأخطاء الطبية.

وقد صدر القانون بالتوافق بين جميع الشركاء بتقديم الرعاية الصحية والاستفادة من جميع الخبرات المهنية والقانونية والأكاديمية من خلال تشكيل عدة لجان بقرارات وزارية ضمت بعضويتها ممثلين عن وزارة الصحة والوزارات والجهات الحكومية المقدمة للرعاية الصحية والقطاع الأهلي وجمعيات النفع العام والمجتمع المدني ذات الصلة والاهتمام بالشأن الصحي والمنظومة الصحية والاستفادة من الدراسات ومشاريع القوانين والقرارات السابقة والاقتراحات برغبة المقدمة من السادة / أعضاء مجلس الأمة.

هذا ويركز القانون على الأمور المتعلقة في المجالات التالية:

- مزاولة مهنة الطب (الطب البشري وطب الأسنان).
- المهن المساعدة لها.

- حقوق المرضى.
- والمنشآت الصحية.
- جهاز المسؤولية الطبية.

وعليه نرجو أن يقدم هذا القانون المنفعة لمقدمي الرعاية الصحية وللمرضى ليحسن من جودة الخدمات الطبية المقدمة ويحد من الأخطاء الطبية.

القانون رقم (٧٠) لسنة ٢٠٢٠م
بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها
وحقوق المرضى والمنشآت الصحية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠م والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (٣٣) لسنة (١٩٦٠م) بقانون إجراءات الرقابة الصحية على الأشخاص القادمين إلى الكويت من جهات موبوءة ببعض الأمراض المعدية،
- وعلى القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٠م في شأن المؤسسات العلاجية،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩م بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٩م في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات،
- وعلى مرسوم القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٧٧م بشأن تنظيم استخدام الأشعة المؤينة والوقاية من مخاطرها،
- وعلى المرسوم الصادر في ٧ يناير ١٩٧٩م في شأن وزارة الصحة العامة،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩م في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته،

- وعلى القانون المدني الصادر بمرسوم القانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٠م والمعدل بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٦م،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٨١م بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لهما والمعدل بالقانون رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٧م،
- وعلى القانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٨٣م في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٧م في شأن مكافحة المؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، المعدل بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٧م.
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٨٧م في شأن زراعة الأعضاء،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٩٢م في شأن الوقاية من مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)،
- وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥م في شأن مكافحة التدخين،
- وعلى القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٦م في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية المعدل بالقانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٦م،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩م في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية والمعدل بالقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٩م،
- وعلى القانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢م بتنظيم الإعلان عن المواد المتعلقة بالصحة،
- وعلى القانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٨م بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج،

- وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٠م في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠م في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٣م بإنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية، والمعدل بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٩م،
- وعلى القانون رقم (١١٦) لسنة ٢٠١٣م في شأن تشجيع الاستثمار المباشر،
- وعلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤م في شأن إصدار قانون حماية البيئة والمعدل بالقانون رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٥م،
- وعلى القانون رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٤م بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين،
- وعلى القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥م في شأن حقوق الطفل،
- وعلى القانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٥م في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات،
- وعلى القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٦م بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين،
- وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٩م في شأن الصحة النفسية،
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٤/ ٤/ ١٩٧٩م في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،
- وافق مجلس الأُمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الفصل الأول

التعريفات

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعنى الموضح قرين كل منها:

- **الوزارة**: وزارة الصحة.
- **الوزير**: وزير الصحة.
- **الوكيل**: وكيل وزارة الصحة.
- **المهنة**: مهنة الطب والمهن المساعدة لها.
- **مهنة الطب**: مهنة الطب البشري أو طب الأسنان.
- **الطبيب**: كل شخص حاصل على شهادة جامعية من إحدى كليات الطب البشرى أو طب الأسنان المعترف بها والمعتمدة من قبل الجهات المختصة في الدولة.
- **المهن المساعدة لمهنة الطب**: مهن مساعدة ومعاونة لمهنة الطب البشرى وطب الأسنان، وفقاً لأحكام هذا القانون.
- **المريض**: كل شخص يتلقى الخدمات الطبية أو الرعاية الصحية وفقاً لأحكام هذا القانون.
- **المنشأة الصحية** : كل مكان مخصص ومعد لتقديم الخدمات الطبية أو الرعاية الصحية للأفراد بقصد تشخيص الأمراض أو علاجها أو الوقاية منها أو تحسين الصحة أو إعادة التأهيل أو النقاهة.
- **صاحب المنشأة الصحية الأهلية** : هو كل شخص طبيعي أو اعتباري رخص له

بإنشاء وتشغيل وإدارة المنشأة الصحية، ولا يسري ذلك على المنشآت الصحية المملوكة للجهات الحكومية.

- **مدير المنشأة الصحية الأهلية** : هو كل شخص مرخص له بمزاولة المهنة ومخول من صاحب ترخيص المنشأة الصحية الأهلية بإدارتها من الناحية الفنية، ويكون مسؤولاً عن نشاط تلك المنشأة أمام الغير، وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة.

- **الموافقة المستنيرة** : قبول المريض أو من يمثله قانوناً بالإجراء الطبي المطلوب اتخاذه بعد إعلامه وتبصيره بطبيعة هذا الإجراء وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له.

- **الملف الطبي** : سجل يشتمل على بيانات المريض الشخصية وعلى كل ما يخص حالته الصحية وسيرته المرضية وتثبت فيه كافة الإجراءات والخدمات الطبية التي أُجريت وقدمت له.

- **العمليات التجميلية**: الجراحات والتدخلات التي يكون الغرض منها تحسين شكل أو قوام الإنسان بناءً على رغبته ووفق طلبه وبما تسمح به الأصول والقواعد الطبية ومستجداتها وأخلاقيات المهنة وآدابها.

- **إدارة التراخيص الصحية** : هي الإدارة المختصة في وزارة الصحة بتلقي كافة الطلبات المتعلقة بتراخيص مزاولة المهنة، وتراخيص إنشاء وتشغيل وإدارة المنشآت الصحية، وأي مهام أُخرى وردت في هذا القانون أو أي قانون آخر.

الفصل الثاني

مزاولة المهنة

المادة (٢)

يعتبر مزاولاً لمهنة الطب، كل من باشر بنفسه أو بواسطة غيره أو بأي وسيلة أُخرى، أياً من الأعمال الآتية :

١ـ إبداء المشورة الطبية بغرض تشخيص أو تقدير سير المرض أو الوقاية منه أو العلاج أو تحسين صحة الإنسان.

٢ـ وصف أو إعطاء أو تطبيق علاج للمرض أو للوقاية منه أو لتحسين صحة الإنسان.

٣ـ مباشرة أي فحص أو كشف أو إجراء أو تدخل أو أي عمل طبي أو جراحي.

٤ـ أخذ أو طلب مواد من جسم الإنسان لإجراء الفحص الطبي بقصد التشخيص أو العلاج أو الوقاية أو تحسين صحة الإنسان.

٥ـ طلب إجراء فحوص مخبرية وتقييم نتائجها بقصد التشخيص أو العلاج أو الوقاية أو تحسين صحة الإنسان.

٦ـ استخدام الأشعة والمواد المشعة بأنواعها بقصد التشخيص أو العلاج أو الوقاية أو لتحسين صحة الإنسان.

٧ـ استخدام التقنيات والمواد الفيزيائية كالموجات الصوتية والضوئية وغيرها من المواد بقصد التشخيص أو العلاج أو الوقاية أو تحسين صحة الإنسان.

٨ـ إعطاء شهادة أو تقرير طبي بشأن الحالة الصحية.

٩ـ إجراء فحوصات الطب الشرعي أو الصفة التشريحية لجثث الموتى أو إعطاء تقارير طبية بهذا الشأن.

المادة (٣)

تعتبر المهن التالية مهن مساعدة لمهنة الطب :

١ـ التمريض والخدمات التمريضية المساعدة.

٢ـ صحة الفم ومختبرات الأسنان.

٣ـ العلاج الطبيعي والعلاج بالعمل.

٤ـ البصريات.

٥ـ الأشعة والطب النووي والوقاية من الإشعاع.

٦ـ المختبرات الطبية والصحية.

٧ـ الأطراف الصناعية.

٨ـ الطوارئ الطبية.

٩ـ النطق والسمع.

١٠ـ الصحة العامة.

١١ـ التغذية العلاجية والإطعام.

١٢ـ العلاج النفسي والاستشارات النفسية.

١٣ـ التعقيم.

١٤ـ الخدمات الطبية المساعدة الأُخرى الآتية :

(زراعة الأنسجة – حفظ الأعضاء – تخطيط المخ والقلب والعضلات – التخدير والقلب الصناعي والعلاج التنفسي – الفحوصات الوراثية –علاج القدم – تجهيز ورقابة الأدوية).

ويجوز للوزير إضافة مهن أُخرى تكون مساعدة لمهنة الطب.

كما يصدر قراراً بتعريف وتحديد شروط وضوابط شغل ومزاولة كل مهنة من هذه المهن لتنظيم ممارستها، بعد الاستئناس برأي جمعيات النفع العام المهنية ذات الصلة.

المادة (٤)

لا يجوز لأي شخص مزاولة المهنة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون.

ويصدر ترخيص مزاولة المهنة من إدارة التراخيص الصحية بعد الحصول على الموافقة منها أو من قبل الوكيل حسب الأحوال المقررة في هذا القانون وسداد الرسوم المحددة من قبل الوزارة، ويحمل الترخيص اسم المرخص له وصورته ومسماه الوظيفي ومستواه المهني وتخصصه والجهة التي يرخص له بالعمل فيها ومدة سريانه.

وتنشىء إدارة التراخيص الصحية سجلاً لقيد كافة بيانات المرخص لهم بمزاولة أي من المهن المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات المنفذة له.

المادة (٥)

تقدم الطلبات المتعلقة بإصدار التراخيص إلى إدارة التراخيص الصحية، ويجب على الإدارة البت في الطلب بقرار مسبب خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليها، وبفوات هذه المدة دون البت فيه يعتبر الطلب مرفوضاً.

ولذوي الشأن التظلم من ذلك، بطلب يتضمن الأسباب والأسانيد التي يقوم عليها مرفقاً به المستندات المؤيدة له، ويقدم لدى الوكيل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام مقدم الطلب أو من يمثله قانوناً القرار الصادر بالرفض أو من تاريخ مضي ستين يوماً على تقديم الطلب دون البت فيه.

ويجب على الوكيل في هذه الحالة البت في التظلم المقدم له خلال فترة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه إليه وبقرار مسبب، ويعتبر فوات هذه المدة دون البت فيه بمثابة رفض للتظلم ويكون القرار الصادر بشأن التظلم نهائياً.

ويجوز لذوي الشأن الطعن في هذا القرار أمام المحكمة المختصة.

ويصدر الوزير قراراً ينظم إجراءات وقواعد العمل وآلية إصدار القرارات في تلك الإدارة، ويحدد فيه أنواع التراخيص التي تصدرها، وتصنيفها، والشروط، والضوابط والرسوم، والمستندات اللازمة لتقديم الطلبات، والتظلمات لإصدار كافة التراخيص وتعديلها، وكذلك الرسوم المقررة عند التأخر في تجديدها.

ويجب على مزاول المهنة أن يتقدم بطلب تجديد الترخيص الممنوح له قبل انتهاء مدته بما لا يقل عن ستين يوماً.

المادة (٦)

يشترط للحصول على ترخيص مزاولة المهنة بالقطاع الأهلي أن يكون طالب الترخيص مؤمناً عليه من مخاطر مزاولة المهنة وأخطائها لدى شركة تأمين مرخص لها بذلك وفقاً لأحكام القوانين المعمول بها في الدولة، ويلتزم صاحب المنشأة الصحية بسداد رسوم التأمين وتجديده لكافة العاملين فيها، ويسري ذلك على مزاولي المهنة الزائرين لديها.

المادة (٧)

يجوز لإدارة التراخيص الصحية منح تراخيص مؤقتة وخاصة لمزاولي المهنة الزوار لدى الوزارة أو غيرها من الجهات الحكومية أو إحدى المنشآت الصحية الأهلية وذلك وفقاً للاشتراطات والإجراءات التي ينظمها ويصدرها الوزير بقرار خاص لذلك.

ويتحمل كل من يستقدم مزاول مهنة زائر مسؤولية التعويض عن خطئه الطبي في مواجهة المضرور إذا ارتكب الخطأ داخل المنشأة الصحية التابعة لمن استقدمه أو لدى أي منشأة صحية أُخرى بموافقة من استقدمه، وذلك دون الإخلال بحق الرجوع على مرتكب الخطأ.

المادة (٨)

تلتزم الوزارة بتوفير الاحتياجات اللازمة لتدريب مزاولي المهنة وطلبة كليات الطب وطلبة كليات المهن المساعدة لها على أن يتم ذلك وفق الخطط والبرامج التي يعتمدها معهد الكويت للاختصاصات الطبية أو الجهات المعنية الأُخرى.

ويصدر الوزير القرارات المنظمة للتعليم أو التدريب في المنشآت الحكومية والأهلية، والشروط والضوابط المنظمة لذلك، والتراخيص الخاصة بها، ووضع ضوابط الاستعانة بالمتطوعين.

الفصل الثالث

آداب المهنة وأخلاقياتها

المادة (٩)

يلتزم مزاول المهنة بالآتي :

١ـ أن يـؤدي واجبـات عملـه وفقـاً للأصـول العلميـة والفنيـة المتعـارف عليهـا في مجـال الطـب وقواعـده الأساسـية، وبـما يتناسـب مع درجتـه ومسـتواه وتخصصه العلمـي والعمـلي وخبرتـه المهنيـة في أدائهـا.

٢ـ مراعـاة الالتـزام بالقوانـين واللوائـح والقـرارات المعمـول بها والمتصلة بممارسـة عملـه بما يحقـق العنايـة اللازمـة للمرضى.

٣ـ اتخـاذ كافـة الإجـراءات اللازمـة للمحافظـة عـلى خصوصيـة المريـض وكرامتـه دون تمييـز أو تفرقـة عـلى أسـاس الجنـس أو الأصـل أو الديـن أو اللغـة أو أي أسـاس آخـر.

٤ـ الحـرص عـلى تبـادل المعلومـات والخبرات الطبيـة والتعاون والمسـاعدة فيما بينهم لرعايـة المرضى.

٥ـ عدم استغلال حاجة المريض لغرض تحقيق منفعة خاصة لنفسه أو لغيره.

٦ـ عـدم الكيـد لأي مـزاول مهنـة أو الانتقـاص مـن مكانتـه العلميـة أو الأدبيـة أو ترديـد الشـائعات التـي تُسـيء إليـه.

٧ـ أن يُحسنوا معاملة المرضى، وأن يقدموا لهم الرعاية الصحية المطلوبة دون تمييز بينهم.

٨ـ التعاون وطلب المشورة من المتخصصين إذا استدعت حالة المريض ذلك.

٩ـ تلبيـة النـداء دون إبطـاء في حـالات الطـوارئ والكـوارث والحـروب حتـى وإن كانـوا خـارج أوقـات عملهـم الرسـمية أو في الإجـازات المصرحـة لهـم.

١٠ـ تسجيل الحالة الصحية للمريض والسيرة المرضية الخاصة به.

١١ـ استخدام وسائل التشخيص والعلاج المتاحة واللازمة للحالة المرضية واستخدام الأجهزة والأدوات والمعدات الطبية وفقاً لقواعد وضوابط وإجراءات استعمالاتها الفنية.

١٢ـ مراعاة الدقة في إيضاح ونقل المعلومات والبيانات الطبية عند توجيه النصح أو الإرشاد الصحي للمرضى أو الجمهور، وذلك وفقاً لاختصاصه أو ما تقتضيه ممارسة عمله وطبيعة وظيفته.

الموافقة المستنيرة

المادة (١٠)

يجب على الطبيب الحصول على موافقة المريض المستنيرة، وأن يُبصره بكل أمانة وصدق بالآتي :

١ـ كامل حالته المرضية ومراحلها وأسبابها.

٢ـ الوسائل والإجراءات الطبية التشخيصية والعلاجية الواجب اتخاذها وفقاً لحالة المريض مع بيان فوائد ومخاطر كل منها وتعريفه بالبدائل المناسبة والخيارات المتاحة بطريقة لائقة ومبسطة وواضحة وذلك بالقدر الذي تسمح به حالته الجسدية والنفسية.

٣ـ خطة العلاج المزمع اتباعها.

٤ـ المضاعفات المحتملة غير النادرة خلال العمل الطبي وبعده.

المادة (١١)

تصدر الموافقة المستنيرة من :

١ـ المريض نفسه إذا كان متزوجاً أو أتم الثامنة عشرة سنة ذكراً كان أو أُنثى أو ممن يمثله قانوناً، وإذا كانت حالته لا تسمح له بذلك يجوز أن تصدر الموافقة

المستنيرة من الأب أو الأُم أو من زوجه أو من أقاربه البالغين لسن الرشد وحتى الدرجة الثانية سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً أو من يمثله قانوناً.

٢- الأب أو الأم إذا كان المريض لم يتم الثامنة عشرة سنة ذكراً كان أو أنثى أو من أقاربه البالغين لسن الرشد وحتى الدرجة الثانية سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً أو من يمثله قانوناً.

٣- المريض نفسه إذا كان قد أتم الخامسة عشرة سنة كاملة ذكراً كان أو أُنثى بالنسبة لتلقي الخدمات الطبية والرعاية الصحية الأولية، ويُستثنى من ذلك الحالات التي تستدعي المبيت لأكثر من ٢٤ ساعة في المنشأة الصحية.

٤- المريض نفسه إذا أتم واحداً وعشرين سنة فيما يتعلق بإجراءات الجراحات والتدخلات التجميلية فإن لم يتم واحداً وعشرين سنة تصدر الموافقة من الأب والأُم معاً أو ممن كان حينها على قيد الحياة أو الممثل القانوني.

٥- الشخص نفسه إذا أتم واحداً وعشرين سنة فيما يتعلق بزراعة الأعضاء، ويجوز لمن أتم الثامنة عشرة من عمره التبرع لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية، وذلك مع مراعاة أحكام وإجراءات القانون المنظم لزراعة الأعضاء.

٦- الممثل القانوني لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن من تتولى رعايتهم أو من يتم إيواؤهم أو إيداعهم لديها.

٧- الحاضن إذا كان المريض لم يتم الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى ومحتضناً وفقاً لأحكام القانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠١٥م في شأن الحضانة العائلية.

٨- المريض النفسي والعقلي غير القادر على اتخاذ القرارات المتعلقة بصحته تُراعى في هذه الحالة الأحكام المقررة في قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٩م بشأن الصحة النفسية.

ويجب صدور الموافقة المستنيرة عن كل عمل طبي جديد لم يكن مقرراً، وتعد الوزارة النموذج الخاص بالموافقة المستنيرة، ويصدر قرار من الوزارة بتحديد الخدمات الطبية والرعاية الصحية الأولية.

وإذا رفض الأب أو الأُم أو الممثل القانوني عن القاصر أو الحاضن أو القريب الموافقة على الإجراء الطبي وكانت صحة المريض وسلامته الجسدية ستتعرض للخطر بسبب ذلك، يرفع

الطبيب المسؤول الأمر إلى مدير المنشأة الصحية أو من ينوب عنه، وذلك لتشكيل لجنة من ثلاثة أطباء مختصين على أن يكون رئيسها بمستوى استشاري لتتولى تأمين الرعاية الضرورية للمريض واتخاذ ما تراه يلزم.

وإذا تعذر الحصول على موافقة المريض أو من يمثله قانوناً في الوقت المناسب في حالات الحوادث، أو الطوارئ، أو الحالات الحرجة التي تستدعي تدخلًا طبياً بصفة فورية أو ضرورية لإنقاذ حياة المريض، أو عضو من أعضائه، أو تلافي ضرر أو خطر بالغ ينتج من تأخير التدخل الطبي، فيتعين على الطبيب إجراء العمل الطبي دون الحصول على تلك الموافقة.

يجوز للممثل القانوني للمريض توكيل شخص يتولى مسؤولية الرعاية الصحية الكاملة بما فيها إعطاء الموافقة المستنيرة عن المريض الذي لم يتم الثامنة عشرة سنة ذكراً كان أو أُنثى وذلك بصفة مؤقتة، وبشرط أن تربطه صلة قرابة بالأب أو الأُم حتى الدرجة الثانية على أن يتم ذلك بموجب توكيل رسمي موثق لدى الجهات المختصة بالدولة.

وفي جميع الأحوال إذا تعذر الحصول على الموافقة وفقاً لأحكام هذا القانون يرفع الطبيب المباشر للحالة الأمر لمدير المنشأة لاتخاذ القرار المناسب، وبما يُراعي مصلحة المريض.

المادة (١٢)

يجب على الطبيب التحقق من قدرة المريض الذهنية قبل الحصول منه على الموافقة المستنيرة أو إبداء التوجيهات المسبقة بشأن القرارات المتعلقة بصحته وفقاً لما جاء بالمادة (٣٠) من هذا القانون، وذلك من خلال التثبت من الآتي :

١ـ أن يكون المريض واعياً ومدركاً للزمان والمكان ولهويته الشخصية وهوية من يحيطون به.

٢ـ أن يكون المريض قادراً على فهم واستيعاب طبيعة المرض، والخيارات المتاحة للعلاج، والمضاعفات المعروفة والمحتملة لكل خيار من الخيارات العلاجية، وذلك بما يتناسب مع سنه ودرجة تعليمه وطبيعة عمله.

وفي حال تخلف أي من الشرطين أعلاه لا يعتبر المريض في حالة صحية تسمح له بإصدار الموافقة المستنيرة أو إبداء توجيهات مسبقة.

وفي جميع الأحوال، يلتزم الطبيب بالقيام بهذا التقييم والإجراء في حضور شاهدين من الأطباء أو من مزاولي المهن المساعدة لمهنة الطب، وأن يثبت ذلك في ملف المريض الطبي.

الالتزام بعدم إفشاء أسرار المريض

المادة (١٣)

يحظر على مزاول المهنة أن يفشي سراً خاصاً بالمريض، سواء أكان هذا السر قد نمى إلى علمه أم اكتشفه من خلال مزاولة مهنته، أم كان المريض قد ائتمنه عليه، أم سمع به من غيره، ويسري هذا الحظر على كل من اتصل علمهم بالسر من العاملين بالمنشآت الصحية المعنية أو بغيرها من الجهات، ومع ذلك يجوز إفشاء السر في الحالات الآتية :

١ـ تنفيذاً لأمر مكتوب صادر من المحكمة، أو النيابة العامة، أو إحدى جهات التحقيق المختصة، أو عند المثول أمام تلك الجهات.

٢ـ إفشاء المسائل والأُمور الطبية الزوجية المتعلقة بأحد الزوجين للزوج الآخر، ويكون الإفشاء لأحدهما شخصياً بعد أخذ الموافقة على ذلك كتابة من الزوج المعني، ولا تشترط هذه الموافقة إذا كان الإفشاء درءاً لخطر صحي محدق عن الآخر.

٣ـ الإفشاء للجهات الرسمية المختصة بقصد منع ارتكاب جريمة أو للإبلاغ عنها.

٤ـ التبليغ عن مرض من الأمراض السارية طبقًا للقوانين واللوائح واجبة الاتباع الصادرة بهذا الخصوص، ويكون الإفشاء مقصوراً على الجهات التي تحددها الوزارة ووفقاً لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩م بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية.

٥ـ موافقة المريض كتابةً على إفشاء سره للشخص أو للجهة ووفق النطاق الذي يحدده.

٦ـ ما تتطلبه مقتضيات مزاولة المهنة من تبادل المعلومات والبيانات سواء أكان ذلك بين الطاقم الطبي، أم مع الجهاز الإداري بالمنشأة الصحية، أم مع ذوي المريض، أم ممثله القانوني في الحالات التي تستدعي ذلك، على أن يكون ذلك فيما بينهم وفي أضيق الحدود وبالقدر اللازم لأداء واجباتهم ومهامهم.

٧ـ حالات العنف وسوء معاملة الأطفال وفقاً لأحكام القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥م في شأن حقوق الطفل.

٨ـ حالات الإهمال والعنف الموجهه لكبار السن وفقاً لأحكام القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٦م بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين.

ويجوز للوزير أن يصدر قرار بتحديد الحالات الواجب الإبلاغ عنها، والجهات التي يتم التبليغ إليها، والإجراءات الواجب اتباعها.

المحظورات على مزاول المهنة

المادة (١٤)

لا يجوز للطبيب أن يمتنع عن علاج، أو مساعدة، أي مريض أو مصاب، وتقديم ما قد يحتاجه من عناية إلا إذا كانت حالته خارجة تماماً عن اختصاصه أو كانت لديه أسباب ومبررات جدية ومعقولة لهذا الامتناع، وذلك فيما عدا الحالات الطارئة

التي يتوجب فيها على الطبيب تقديم المساعدة الطبية اللازمة وإجراء الإسعافات الأولية للمريض أو المصاب ما لم يتأكد له وجود ومتابعة أطباء مختصين وقادرين على تقديم الخدمة الطبية والرعاية الصحية التي يحتاج لها المريض أو المصاب.

المادة (١٥)

يحظر على مزاول المهنة أن يعلن عن أسعار الخدمات التي يؤديها، أو أي منتج، أو علاج، أو جهاز طبي بأي وسيلة من وسائل النشر أو الإعلان، إلا بعد الحصول على موافقة الجهة المختصة بالوزارة، ويجوز لمزاول المهنة أن يُعلن عن نفسه وتخصصه وجهة عمله والخدمات التي يؤديها بعد الحصول على ترخيص مزاولة المهنة وخلال مدة الترخيص، ويسري ما سبق على كافة المنشآت الصحية.

وفي جميع الأحوال يتعين احترام الآداب العامة والالتزام بأخلاقيات المهنة والمحافظة على خصوصية المريض في الإعلانات والامتناع عن الادعاء بالأفضلية أو الأسبقية في تقديم الخدمات الطبية أو توفير الرعاية الصحية، ويجب أن لا يتضمن الإعلان أي إساءة لأي مريض أو مزاول مهنة أو جهة مهنية أو منشأة صحية.

ويصدر قرار من الوزير بتحديد وتنظيم قواعد وشروط ورسوم الإعلان وضوابطه وتحديد الجهة المختصة بالوزارة للنظر في طلبات الإعلان وإجراءات تقديمها ودراستها وإصدار الموافقة اللازمة لها.

المادة (١٦)

يحظر على الكافة الإعلان بأي وسيلة أو طريقة عن الأدوية أو المستحضرات أو الخلطات أو التركيبات أو المنشطات أو الأغذية الخاصة أو الأجهزة أو الآلات أو المعدات أو الأدوات المتعلقة بالنواحي الصحية أو الجمالية والمؤثرة على جسم الإنسان قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة على أن يصدر بتحديدها قرار من الوزير.

كما يحظر على الغير إجراء استبيان أو استفتاء أو تقديم عروض أو خدمات أو إعلانات داخل المنشأة الصحية وذلك ما لم يتم الحصول على موافقة خطية مسبقة من إدارة المنشأة تسمح بذلك.

المادة (١٧)

يحظر على الطبيب إجهاض أي امرأة حامل إلا في الأحوال الاستثنائية الآتية :

١- إذا كان الإجهاض لازماً لإنقاذ حياة الأُم.

٢- إذا كان استمرار الحمل يضر بصحة الأُم ضرراً جسيماً.

٣- إذا ثبت علمياً أن الجنين سيولد مصاباً على نحو جسيم بتشوه بدني أو قصور عقلي لا يرجى البرء منه، وذلك بعد الحصول على موافقة مسبقة مكتوبة وصريحة من الزوج والزوجة على الإجهاض.

ويجرى الإجهاض وفقاً لحكم هذه المادة في مستشفى حكومي أو أهلي، ويتم بناءً على موافقة مكتوبة وموقعة بالإجماع من قبل لجنة طبية يشكلها مدير المستشفى من ثلاثة أطباء متخصصين في مجال أمراض النساء والولادة على أن يكون رئيسها بمستوى استشاري، ويجوز للجنة الاستعانة بمن تحتاجه من الأطباء في التخصصات الأُخرى.

ويصدر قرار من الوزير بشأن الشروط الواجب توافرها في أعضاء اللجنة الطبية المشار إليها، والإجراءات الواجب اتخاذها، والمعايير الطبية اللازمة والمعتمدة لإجراء هذه العملية، وذلك بالإضافة إلى الضوابط المنظمة لحالات الضرورة العاجلة.

المادة (١٨)

يحظر على مزاولي المهنة إنهاء حياة المريض مهما كانت حالته الصحية وأياً كان السبب، ولو طلب المريض نفسه ذلك.

ويجوز للطبيب المختص أو المعالج إعطاء المريض أدوية وعقاقير طبية لتخفيف آلام ومعاناة المريض، أو لزيادة قدرته على تحملها بشرط أن تكون مرخصة، وفقاً للضوابط والإرشادات الطبية المتبعة والمعتمدة بقرار يصدر من قبل الوزارة.

المادة (١٩)

يحظر إجراء كافة العمليات والجراحات والتدخلات الطبية التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير نوع جنس الشخص، إلا أنه يجوز إجراؤها بغرض تصحيح نوع الجنس، وذلك في المستشفيات الحكومية التابعة للوزارة فقط، ووفقاً للضوابط والإجراءات الآتية:

١ـ أن يكون انتماء الشخص الجنسي غامضاً ومشتبهاً في أمره بين الذكورة والأنوثة.

٢ـ أن تكون له ملامح جسدية مخالفة لخصائصه الفسيولوجية أو البيولوجية أو الجينية.

٣ـ أن يتم التثبت من البندين الأول والثاني من هذه المادة بموجب تقارير طبية صادرة من الوزارة.

٤ـ أن يقدم طلب التصحيح كتابة وصراحة من المريض أو من يمثله قانوناً إلى وكيل وزارة الصحة، ويرفق بالطلب كافة المستندات والتقارير المتوفرة.

٥ـ تصدر الموافقة على إجراء هذه العملية من قبل لجنة طبية يشكلها الوزير من ثلاثة أطباء متخصصين، على أن يكون رئيسهم بمستوى استشاري يتولى رئاسة اللجنة، ويكون القرار مكتوب وموقع من كافة أعضاء اللجنة متضناً تحديد جنس المريض والموافقة على عملية التصحيح وفقاً للبروتوكولات الطبية المعتمدة بهذا الشأن ومصلحة المريض.

٦ـ يجب أن تستعين اللجنة بطبيب نفسي للقيام بالتهيئة النفسية اللازمة قبل وبعد ذلك الإجراء.

٧ـ تصدر اللجنة تقريراً طبياً بشأن حالة المريض وجنسه وذلك خلال أُسبوعين من تاريخ إجراء عملية التصحيح وعلى ضوئها يتم تعديل وتصحيح المستندات الرسمية.

٨ـ تلتزم الوزارة بإصدار شهادة تصحيح تتضمن كافة بيانات شهادة ميلاد المريض القديمة ويشار فيها إلى نوع جنسه قبل وبعد إجراء عملية التصحيح، وتاريخ التصحيح، ونتائجه ويدون فيها ملخص بيانات قرار وتقرير اللجنة، وتعتبر هذه الشهادة ذات حجية في إثبات نوع وتحديد الجنس، وتعتبر مكملة لبيانات شهادة الميلاد ويُعتد بها قانوناً أمام كافة الجهات.

٩ـ تلتزم الوزارة بإصدار شهادة التصحيح المشار إليها في البند السابق خلال فترة لا تجاوز شهرين من تاريخ إجراء عملية التصحيح، وتُقيّد كافة البيانات والإجراءات التي تمت بسجل خاص لديها، ويؤشر بنوع التصحيح، وتاريخه، وسنده في سجل ميلاد المريض القديم لدى وزارة الصحة.

١٠ـ بموجب شهادة التصحيح المشار إليها في البندين السابقين يتم تقديم طلب بشأن تغيير الاسم إلى اللجنة المنصوص عليها بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٠م بشأن تنظيم إجراءات دعاوى النسب وتصحيح الأسماء، وذلك شريطة أن يختار اسم مناسب له وملائم لوسطه الاجتماعي وغير مكرر بين إخوته، وتصدر اللجنة قرارها في الطلب بأسباب موجزة، ويخطر به المريض أو من يمثله قانوناً عند مراجعة اللجنة المذكورة والتي يجب عليها أن تسلمه نسخة طبق الأصل من القرار، وفي حالة الموافقة على تغيير اسم المريض ينشر تاريخ ومنطوق القرار في الجريدة الرسمية.

المادة (٢٠)

يحظر على الطبيب القيام بإجراء عمل طبي أو جراحي أو علاجي لأي إنسان إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى عدم الإنجاب نهائياً ما لم يكن ذلك لضرورة طبية

معتبرة تفادياً لضرر محقق يصيبه، ويجب على الطبيب في هذه الحالة الحصول على موافقة كتابية صريحة ومسبقة من المريض وأن يتم إثبات الطلب والضرورة الطبية في ملف المريض.

ضوابط مزاولة المهنة

المادة (٢١)

يجوز للطبيب إجراء كافة أنواع التصوير التي تتطلبها مزاولة مهنة الطب بغرض تشخيص أو علاج المريض أو لمتابعة حالته على أن يثبت ذلك ويحفظ بملفه الطبي أو يحفظ في أي مكان آخر آمن يصون خصوصيته ويحمي سرية بياناته.

ويجوز لمزاول المهنة إجراء أي نوع من أنواع التصوير بغرض التعليم، أو التوثيق، أو البحث، أو النشر العلمي، أو لتبادل الخبرات، أو المعلومات في المجال الطبي، أو للتوعية الصحية وذلك بشرط الحصول على موافقة مكتوبة وصريحة من المريض، ويجب أن يحدد فيها غرض وحدود الاستخدام والنشر، وذلك مع مراعاة عدم الإفصاح عن شخصية وهوية المريض كلما انتفت المصلحة المعتبرة لذلك.

ويحظر على الغير تصوير المريض أو مزاول المهنة في أثناء تواجدهما بالمنشأة الصحية لأي سبب من الأسباب، وبأي وسيلة من الوسائل، إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من المريض أو مزاول المهنة من جهة، ومن إدارة المنشأة الصحية من جهة أُخرى.

المادة (٢٢)

يجب على الطبيب كتابة الوصفات، والتقارير، والشهادات الطبية التي يختص بها أو يُكلف بها بصورة واضحة ودقيقة ووفقاً للأصول المهنية المتعارف عليها

في المجال الطبي، ويحظر عليه إعطاء وصفة، أو تقرير، أو شهادة طبية مغايرة للحقيقة.

وفي جميع الأحوال يجب عليه أن يدون اسمه، وصفته، ومستواه المهني، والجهة التي يعمل بها، وتاريخ، ووقت إصدار الوصفة أو التقرير أو الشهادة الطبية، وعليه أن يمهر ذلك بتوقيعه، وتحفظ نسخة من ذلك بالملف الطبي الخاص بالمريض.

المادة (٢٣)

تخضع كافة العمليات الجراحية أو التداخلات الطبية وفقاً للنوع، والتخصص، والحالة للشروط والضوابط والمعايير التي يحددها الوزير بقرار منه حسب الحاجة لذلك، وبعد استطلاع رأي رؤساء الأقسام المختصة في القطاع الحكومي، والتشاور مع العاملين في القطاع الأهلي في ذات المجال.

على أن يلتزم ممارس الجراحات والتدخلات التجميلية بمباشرة إجرائها وفقاً لتخصصه المرخص له به، وأن يكون مؤهلاً لذلك وفقاً للاشتراطات والضوابط التي تنظمها ويصدر بها قرار خاص بذلك من الوزير، ويجب عليه في جميع الأحوال الحصول على الموافقة المستنيرة من المريض كتابة مرفقاً بها الرسومات والصور والمقايسات وكافة المستندات ذات الصلة بالمتفق على إجرائه، ويكون التزامه هو بذل العناية الحريصة.

المادة (٢٤)

يجوز تقديم الخدمات الطبية والرعاية الصحية المنزلية وعن بعد، والاستفادة من استخدامات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتطورة والاتصالات الحديثة والوسائل الرقمية والوسائط الالكترونية، وتضع الوزارة الاشتراطات والضوابط اللازمة لذلك.

وتتولى الوزارة تحديد الأسس والمعايير والإجراءات الفنية والإدارية اللازمة لتنظيم التعامل مع مسائل الخلايا الجذعية والأنسجة والأجنة والتلقيح الصناعي والإخصاب لتوفير الاستخدام العلاجي السليم والآمن، وذلك بما يتوافق مع النظام العام في الدولة.

وتنظم الوزارة ترخيص ومزاولة الطب التقليدي والتكميلي وفقاً للاشتراطات والضوابط التي تحددها لائحة خاصة تصدر بذلك.

المادة (٢٥)

تُشكل بالوزارة بقرار من الوزير لجنة دائمة تختص بوضع الضوابط والإرشادات واقتراح إصدار اللوائح والأدلة الاسترشادية المتعلقة بآداب وأخلاقيات وأعراف مزاولة المهنة وتحديثها وتطويرها بما يتوافق مع المستجدات المحلية والعالمية ومتابعةالالتزام بتنفيذها على أن تمثل بعضوية اللجنة كليات الطب والقطاعات الطبية الحكومية بالوزارات المختلفة والقطاع الطبي الأهلي وجمعيات النفع العام المهنية ذات الصلة بتقديم الرعاية الصحية.

الفصل الرابع

حقوق المريض

المادة (٢٦)

للمريض الحق في تلقي الخدمات الطبية والرعاية الصحية الشاملة وفقاً للأصول الطبية ومستجداتها وتشمل الوقاية والتشخيص والعلاج والتأهيل والتوعية والإرشاد.

المادة (٢٧)

للمريض الحق في تبصيره بكل أمانة ودقة بكل ما يتعلق بحالته الصحية وفقاً لما نصت عليه المادة (١٠) من هذا القانون، وعلى الطبيب تحري الدقة والصدق والأمانة في إخباره بالحالة المرضية وطبيعتها ومراحلها وأسبابها ومضاعفاتها المحتملة غير النادر حدوثها والإجراءات التشخيصية والأساليب العلاجية وفوائد ومخاطر كل منها، وتعريفه بالبدائل المناسبة والخيارات المتاحة بطريقة لائقة ومبسطة وواضحة، وذلك بالقدر الذي تسمح به حالته الجسدية والنفسية، وإذا طرأت مستجدات تستدعي اتخاذ قرارات جديدة يجب إعلام المريض أو من يمثله قانوناً بها، وفقاً لما تقتضيه ظروف الحال فيما عدا الحالات الطارئة.

المادة (٢٨)

يجب أن يكون لكل مريض ملف خاص به لدى المنشأة الصحية التي قدمت له العلاج أو الاستشارة أو الخدمة أو الرعاية الصحية، توثق فيه كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالمريض وحالته الصحية، ويجب أن يُقيد بالملف الإجراءات والفحوصات والتحاليل التي أُجريت للمريض والنتائج والتشخيصات التي

أسفرت عنها والعلاجات والإرشادات التي تلقاها والمراجعات والمتابعات التي تمت وكذلك بيان الأجهزة والمعدات والأدوات الطبية الدائمة والمؤقتة التي تمّ تركيبها واستخدامها بجسم المريض.

ويحق للمريض أو من يمثله قانوناً طلب الحصول على تقرير طبي مفصل أو مختصر وذلك وفقاً للغرض من التقرير، وفي حدود طلبه من الطبيب المعالج أو المشرف على حالته أو من تُكلفه إدارة المنشأة بذلك، ويلتزم الطبيب في هذه الحالة بتزويده بالتقرير من واقع ملفه الطبي شريطة تقديم طلب مكتوب منه أو من ممثله القانوني لإدارة المنشأة، وتُحفظ نسخة من ذلك التقرير المقدم للمريض بالملف الطبي.

ويحق للمريض أيضاً طلب الحصول على نسخة من التقارير أو نتائج الفحوصات أو التحاليل أو العلاجات وكذلك الفواتير والرسوم الطبية الخاصة به، وتلتزم إدارة المنشأة الصحية بتزويده بما طلب، ويصدر الوزير قراراً بتحديد الرسوم والإجراءات المنظمة لما سبق.

المادة (٢٩)

يحق للمريض عند دخوله المنشأة الصحية إبداء التوجيهات المسبقة بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة بحالته الصحية وذلك بعد التحقق من قدرته الذهنية على النحو المبين في المادة (١٢) من هذا القانون، وشريطة أن يدونها كتابةً وفقاً للنموذج المعد لها من قبل الوزارة، ويجب إثبات كافة الإجراءات والتوجيهات وحفظها في ملف المريض الطبي وتشمل الآتي :

١- تعيين شخص كامل الأهلية أو أكثر أو جهة محددة لتمثيله قانوناً في التصرف واتخاذ الإجراءات الطبية التي يحددها، ويلزم في هذه الحالة الحصول على موافقة مكتوبة من ذلك الشخص أو تلك الجهة قبل الاعتداد بها.

٢- رفض أو قبول كل أو جزء من أي إجراء طبي يُحدده المريض بعد تبصيره بأهميته الطبية وأثره على حالته الصحية.

٣- عدم إعلامه بتشخيص حالته الصحية أو تطوراتها وحجبها عنه، شريطة أن يكون من غير الناقلين لمرض مُعدٍ.

المادة (٣٠)

للمريض الحق في رفض الموافقة المستنيرة أو التوجيهات المسبقة أوالعدول عنها في أي وقت دون حاجة لبيان السبب، ويجب على الفريق الطبي وإدارة المنشأة الصحية احترام إرادته وإثبات ذلك في ملفه بعد إعلامه بالعواقب، ويتم ذلك بذات الإجراءات المقررة لأعمالها وفق هذا القانون.

وفي حالة رفض المريض أو عدوله عن أي إجراء طبي يظل الطبيب ملتزماً بالقيام بواجباته تجاه المريض من خلال عرض بدائل طبية لرعاية صحته.

المادة (٣١)

يُزود الممثل القانوني عن المريض بكل المعلومات الطبية، ويجوز أن يُزَود القاصر بالمعلومات كلها أو بعضها وفقاً لسنه وقدرته الذهنية.

المادة (٣٢)

يحظر إجراء أي أبحاث أو تجارب أو تطبيقات علمية أو عملية في المجال الطبي على جسم الإنسان إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة وصريحة منه أو ممن يمثله قانوناً، وذلك وفقاً للضوابط والشروط والإجراءات وبترخيص من الجهة التي يحددها الوزير بقرار يصدر بهذا الشأن.

ويحظر إجراء أي عمليات أو أبحاث أو تجارب أو تطبيقات خاصة بعمليات الاستنساخ البشري.

المادة (٣٣)

للمريض أو من يُمثله قانوناً الحق في :

١ـ الحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمات الطبية التي تقدمها المنشأة الصحية المعنية، وعن التكاليف المالية التقريبية المتوقعة لعلاجه، والمبالغ التي تتحملها الجهات الضامنة من هذه التكاليف.

٢ـ الحصول على الخدمات الطبية المتوفرة في المنشأة الصحية من قبل فريق طبي متخصص ومؤهل علمياً وعملياً ومهنياً طبقاً للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها.

٣ـ معرفة أسماء ووظائف ودور كل من يقوم على علاجه ورعايته من الأطباء أو غيرهم من مزاولي المهن المساعدة.

٤ـ معرفة خطة علاجه الموضوعة من قبل الفريق الطبي المعالج وتاريخ نقله وخروجه من المنشأة الصحية وكيفية متابعة حالته الصحية أثناء مراجعته الدورية بعد الخروج من المنشأة.

٥ـ الحصول على بيئة صحية آمنة وفاعلة داخل المنشأة الصحية خلال فترة تلقيه الخدمات الطبية من قبل مزاولي المهنة.

٦ـ الحصول على خدمات الترجمة المتاحة على نفقة المنشأة الصحية في الأحوال التي تستدعي ذلك.

الفصل الخامس

المسؤولية الطبية

المادة (٣٤)

لا يسأل الطبيب عن النتيجة التي يصل إليها المريض ما دام قد بذل العناية اللازمة ولجأ إلى جميع الوسائل المتاحة له، والتي يستطيعها ويفترض أن يتبعها من كان في مثل ظروفه وتخصصه، ووفقاً لدرجته، ومستواه العلمي، والعملي، والمهني عند تشخيص المرض أو علاجه.

وتقوم مسؤولية الطبيب في الحالات الآتية :

١ـ إذا ارتكب خطأ نتيجة مخالفته أو جهله بأصول الطب الفنية الثابتة وقواعده الأساسية أو تهاونه في تنفيذها.

٢ـ إذا أجرى على جسم المريض أبحاثاً أو تجارب أو تطبيقات غير مرخص له القيام بها من قبل الجهة المختصة بالوزارة أو دون الحصول على موافقة خطية مسبقة وصريحة من المريض.

٣ـ إذا ثبت إهمال أو تقصير الطبيب في بذل العناية اللازمة لرعاية ومتابعة حالة المريض الصحية وعلاجه.

٤ـ إذا أجرى أي عمل طبي لمريض بالمخالفة للقرارات المنظمة والصادرة من الوزارة بهذا الشأن.

٥ـ إذا أجرى عملية جراحية أو وصف أو طبق أو أعطى علاجاً لمريض دون أن يكون متخصصاً ومؤهلاً لذلك.

٦ـ إذا استخدم أجهزة أو معدات أو آلات أو أدوات طبية دون علم أو تدريب كافٍ لاستعمالها أو دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة والكفيلة بمنع حدوث ضرر جراء هذا الاستعمال.

ولا تقوم مسؤولية الطبيب في الحالات الآتية :

١ـ إذا ثبت أن الضرر الذي لحق بالمريض كان بسبب فعل المريض نفسه أو إهماله.

٢ـ إذا ثبت أن الضرر الذي لحق بالمريض كان بسبب رفض المريض للعلاج أو امتناعه عنه أو عدم اتباعه للتعليمات الصادرة إليه من قبل أي طبيب مختص يُشرف أو يُباشر علاجه بشرط أن يتم إثبات ما سبق بملفه الطبي في حينه.

٣ـ إذا وقع الضرر بالمريض نتيجة إخفائه لمعلومات جوهرية متعلقة بحالته الصحية عن الطبيب الذي يُباشر أو يُشرف على علاجه.

٤ـ إذا نتج الضرر عن خطأ مرفقي أو سبب خارجي عن الطبيب لا يد له فيه.

٥ـ إذا وقع الضرر بالمريض نتيجة الآثار والمضاعفات الطبية المتعارف عليها أو غير المتوقعة في مجال الممارسة الطبية.

٦ـ إذا اتبع الطبيب أسلوباً طبياً معيناً في التشخيص أو العلاج مخالفاً لغيره من الأطباء في ذات الاختصاص، مادام الأسلوب الذي اتبعه متفقاً مع الأصول الطبية المتعارف عليها في هذا المجال.

٧ـ إذا وقع الضرر في أثناء قيام الطبيب بواجب المساعدة عند حدوث الكوارث أو حالات الطوارئ العامة.

ويلتزم مزاولو المهنة بذات التزامات الطبيب، وذلك بالقدر الممكن تطبيقه عليهم، ويقع باطلاً كل اتفاق أو شرط يتضمن تحديداً أو تقييداً لحالات المسؤولية المشار إليها أو إعفاءً منها.

المادة (٣٥)

تلتزم الوزارة والجهات الحكومية الأُخرى المقدمة للخدمات الصحية بتنفيذ الأحكام الباتة الصادرة ضد مزاولي المهنة لديها عن الخطأ الشخصي والمرفقي بالسداد من البند الخاص بميزانية الجهة التي يتبع لها مزاول المهنة، أو من صندوق التعويضات عن الأخطاء الطبية الشخصية والذي يُنشأ بقرار من الوزير، على أن يُحدد فيه قيمة

وشروط وشرائح الاشتراك الشهري الذي يلتزم به مزاولي المهنة لتعزيز الصندوق، ولا يحق استرداد قيمة الاشتراك من قبلهم، وللوزارة كامل الحق في إدارته والتصرف فيه.

ويجوز للوزارة أن تستعين بغيرها من المؤسسات، أو الجهات، أو الشركات الحكومية لتولي إدارة الصندوق المشار إليه، كما يجوز لها أن تضيف للصندوق اشتراكات مزاولي المهنة العاملين لدى الجهات الحكومية الأخرى.

ولا يجوز للوزارة الرجوع على مزاول المهنة المشترك لديها.

جهاز المسؤولية الطبية

المادة (٣٦)

ينشأ جهاز يسمى (جهاز المسؤولية الطبية) ويكون له شخصية قانونية اعتبارية، وميزانية ملحقة، ويرأس الجهاز طبيب متفرغ لا يقل مستواه عن استشاري يعين بدرجة وكيل وزارة، ويعاونه طبيب متفرغ نائبا له يعين بدرجة وكيل وزارة مساعد، ويصدر مرسوم بتعيين الرئيس ونائبه من مجلس الوزراء بناءً على ترشيح الوزير، وذلك لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد، ويستأنس الوزير برأي القياديين في الوزارة وبجمعيات النفع العام ذات الصلة قبل الترشيح.

ويمثل الرئيس الجهاز أمام الغير.

ويكون للجهاز ولجانه مقر مستقل يُحدد بقرار من مجلس الوزراء.

المادة (٣٧)

يختص جهاز المسؤولية الطبية دون غيره ومن خلال اللجان التي يشكلها بإبداء الرأي الفني في كافة الموضوعات التي تعرض عليه من خلال الشكاوى،

والبلاغات، والمحاضر، والتقارير، والقضايا، والدعاوى المتعلقة بالأخطاء الطبية، والمخالفات المهنية المرتكبة من قبل مزاولي المهنة، أو أصحاب المنشآت الصحية، أو مديريها من حيث تحقق الخطأ الطبي أو المخالفة المهنية من عدمه سواء في القطاع الحكومي أم الأهلي مع بيان وجه وطبيعة الخطأ والمخالفة إن ثبتت وتقييمها وتحديد المسؤول أو المسؤولين عنه فنياً وتقدير الأضرار الصحية المترتبة عليها وبيان آثارها وتوقيع العقوبات التأديبية المقررة في هذا القانون بما يتناسب مع جسامة وطبيعة ومدى تكرار المخالفة أو الخطأ إن كان لذلك مقتضى.

المادة (٣٨)

يمارس نائب رئيس الجهاز كافة الصلاحيات المقررة بهذا القانون في حالة غياب الرئيس أو عند تفويضه بقرار أو تكليفه بذلك كتابة.

ويكون لجهاز المسؤولية الطبية أمانة عامة تتولى تحضير جدول أعمال اجتماعات لجانها وتوجيه الدعوات وحفظ المستندات وتنظيم كافة شؤونها وكل ما يلزم لسير أعمالها ولجانها.

كما تختص الأمانة العامة بمعاونة رئيس الجهاز ونائبه ولجانه ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنهم.

ويحق للجهاز الانتداب والتعيين والتعاقد مع من يرى الاستعانة بخدماته.

المادة (٣٩)

يقوم رئيس الجهاز بتشكيل لجنة أو لجان لنظر الموضوعات المحالة إليهم من الجهات المشار إليها على أن يكون أعضاؤها من ذوي الخبرة والاختصاص فيما يعهد إليهم وذلك على النحو الآتي :

١ـ ثلاثة أطباء متخصصين أو لديهم الخبرة الطبية الكافية للبت في الموضوع المعروض على الجهاز.

٢ـ محام من إدارة الفتوى والتشريع لا يقل مستواه عن مستشار مساعد أو أستاذ في القانون من إحدى كليات الحقوق أو القانون أو أي متخصص في مجال القانون ذي خبرة عملية أو مهنية لا تقل عن خمس عشرة سنة.

٣ـ خبير طبي من إحدى كليات الطب متخصص أو لديه خبرة في مجال الموضوع المعروض على الجهاز.

٤ـ طبيب مختص في مجال الصحة المهنية.

٥ـ طبيب شرعي.

ويخصص الجهاز لكل لجنة باحثاً قانونياً لمعاونتها في القيام بالإجراءات القانونية، وموظفاً إدارياً للقيام بأعمال السكرتارية.

ويجوز لرئيس الجهاز تغيير عدد أعضاء اللجنة بشرط أن لا يقل عددها عن خمسة وأن يكون تشكيلها فردياً من بينهم الفئات المشار إليها في هذه المادة، ويتم اختيارهم وفقاً لطبيعة الموضوع المعروض وآثاره.

المادة (٤٠)

للجهاز أن يستعين بأي جهة طبية أو مهنية أو علمية وذلك لتزويده أواقتراح أسماء الأطباء أو الخبراء أو المختصين بنظر الموضوع المعروض على الجهاز.

المادة (٤١)

لا يجوز لأي عضو في اللجنة التي يشكلها الجهاز أن يشارك في المداولات، أو التصويت، أو اتخاذ أي إجراء، أو قرار، أو الإدلاء برأي في حالة معروضة على اللجنة يكون له فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، أو بينه وبين أحد أطرافها صلة قرابة أو مصاهرة إلى الدرجة الرابعة، أو خصومة قضائية أو مهنية سابقة، أو ارتباط بعمل تجاري أو مهني حالي أو سابق.

المادة (٤٢)

لا يجوز تغيير أعضاء اللجنة التي يشكلها رئيس الجهاز أو نائبه في أثناء مباشرة أعمالها إلا في الحالات التي تستوجب ذلك، ومنها:

١ـ حالة تعارض المصالح الذي يظهر بعد تشكيل اللجنة على النحو المبين في هذا القانون.

٢ـ استقالة عضو اللجنة أو تنحيه لاستشعاره الحرج.

٣ـ غياب عضو اللجنة لأكثر من ثلاثة اجتماعات دون عذر جدي ومقبول.

٤ـ الوفاة أو المرض المانع من أداء أعمال اللجنة.

٥ـ ثبوت إدانته قضائياً بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

المادة (٤٣)

يجب على رئيس الجهاز أو نائبه التحقق من عدم وجود تعارض مصالح بين المرشحين لعضوية اللجنة والموضوع المعروض عليها وأطرافه، ويجوز لهم مخاطبة الجهات المختصة لتزويدهم بالبيانات والمعلومات اللازمة للتحقق من تلك الشروط أو الحالات قبل تشكيل اللجنة كلما أمكن ذلك، ومن ثمّ البت في مسألة تعيين أعضاء اللجنة أو عند تغييرهم.

وعند ثبوت وجود حالة تعارض مصالح بين أحد أعضاء اللجنة وأحد الأطراف أو الموضوع محل البحث والنظر وجب عليه التنحي فوراً سواء أكان ذلك من تلقاء نفسه أم بناءً على طلب يقدمه ذوو الشأن إلى رئيس الجهاز يوضح به وجه التعارض من مصلحة أو صلة مع إرفاق ما يثبتها.

وعندئذ يجب على رئيس الجهاز أو من ينوب عنه أن يُعين عضواً بديلاً بعد التحقق من عدم وجود أي صلة أو مصلحة وفقاً لما سبق بيانه في العضو البديل.

المادة (٤٤)

تدون اجتماعات اللجنة التي يشكلها الجهاز في محضر خاص ومطبوع معد لذلك ويوقع عليه عقب كل جلسة كافة أعضاء اللجنة الحاضرين.

وتعتبر اجتماعات اللجنة ومحاضرها وقراراتها وتقاريرها سرية ولا يجوز إفشاء أو استخدام المعلومات الواردة فيها أو نشرها إلا وفقاً لما هو مقرر في هذا القانون.

ويجب على اللجنة استدعاء وسماع إفادة المريض أو ذويه أو من يمثله قانوناً، وكذلك المشكو في حقهم من مزاولي المهنة، وكل من يستدعي سماع إفادتهم من الطاقم الطبي المعني والشهود.

ويحق للجنة القيام بإجراءات الفحص والكشف الطبي أو تكليف أي جهة مختصة بذلك.

وللجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها من ترى الاستعانة بهم دون أن يكون لهم حق التصويت، ويجوز أداء الشهادة أمام اللجنة التي يشكلها الجهاز بعد حلف اليمين.

ويجوز حضور ممثل عن الجمعيات المهنية الطبية المرخص لها قانوناً اجتماعات اللجنة ويكون للممثل حق تقديم أي ملاحظات أو معلومات مكتوبة إلى اللجنة.

وإذا لم يحضر المخالف أمام اللجنة رغم إخطاره، جاز إصدار التقرير في غيبته حتى لو تضمن توقيع عقوبة تأديبية عليه.

وتصدر قرارات اللجنة وتقريرها بعد موافقة وتوقيع أغلبية أعضائها.

المادة (٤٥)

للجنة الحق - عن طريق الجهاز- طلب البيانات والمعلومات والمستندات التي تراها ضرورية لأداء مهامها وكذلك طلب تزويدها بالرأي الفني من أي جهة حكومية أو خاصة، وعلى تلك الجهات التعاون مع الجهاز والاستجابة إلى طلباته وتنفيذها وفقاً للقوانين المعمول بها.

ويحق للجنة - عن طريق الجهاز - مخاطبة الهيئات والجهات والمراكز الأجنبية المتخصصة في المجال الطبي والصحي والعلمي بغرض المساعدة أو الاستعانة أو المشورة.

المادة (٤٦)

يجوز لرئيس الجهاز بقرار مسبب يصدره إيقاف ترخيص مزاولة المهنة في القطاع الحكومي والأهلي إيقافاً مؤقتاً لمدة ثلاثين يوماً، وله أن يجدد الإيقاف لمدة مماثلة أو لمدتين متتاليتين بحد أقصى (تسعين يوماً) لحين الفصل في المخالفة المنسوبة إلى من تمّ إيقافه، وذلك بشرط أن تكون المخالفة المنسوبة لمزاول المهنة جسيمة أو خطرة أو مكررة وأن توجد قرائن جدية أولية تدل على حدوثها وارتكابها.

ويجب على الجهاز إخطار مزاول المهنة الموقوف وإدارة التراخيص الصحية والمنشأة الصحية التي يعمل بها الموقوف بذلك القرار وكلما تمّ تجديده.

ولا يوقف صرف راتب مزاول المهنة خلال مدة الوقف.

المادة (٤٧)

يجوز للجنة عن طريق الجهاز أن تطلب من النيابة العامة أو المحكمة إلزام الجهات والأفراد بتنفيذ قراراتها والتي تراها ضرورية لأداء مهامها.

المادة (٤٨)

تصدر اللجنة التي يشكلها الجهاز تقريراً مفصلاً بشأن الموضوع المعروض عليها خلال فترة لا تجاوز تسعين يوماً من تاريخ تشكيلها وذلك بعد وصول التكليف أو الطلب إليها، ويجوز للجنة طلب التمديد لإصدار التقرير لمدة مماثلة أو أقل، على أن يرسل التقرير فور الانتهاء منه من قبل اللجنة إلى الجهاز بشكل سري.

ويجب أن يتضمن التقرير الإجراءات التي قامت بها اللجنة والنتيجة التي توصلت إليها والأسباب والأدلة التي بنيت عليها النتيجة، والرد على الطلبات والملاحظات والاعتراضات الواردة إليها والمقدمة لديها.

وتقدر كل لجنة مصاريف أعمالها في تقرير مستقل عن تقريرها الفني، ويحدد ذلك بقرار من رئيس الجهاز.

المادة (٤٩)

للمشكو في حقهم أثناء التحقيق الاطلاع على الملفات الطبية والتقارير والأدلة المطروحة.

ويجوز لذوي الشأن تقديم دفاعاتهم وملاحظاتهم واعتراضاتهم للجنة أثناء نظرها للموضوع.

ويجب على الجهاز أن يسلم ذوي الشأن نسخة من تقرير اللجنة فور صدوره، أو أن يخطرهم بصدوره خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، ويجوز للجهاز الاستعانة بالجهات الحكومية أو الشركات التجارية لتنفيذ الإخطار.

ويجوز لذوي الشأن الاعتراض على التقرير لدى الجهاز بمذكرة مسببة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامهم للتقرير أو إخطارهم بصدوره.

ويصبح التقرير نهائياً إذا لم يعترض عليه خلال المدة المذكورة، فإذا اعترض أي من ذوي الشأن على تقرير اللجنة خلال المدة المحددة يجب على الجهاز إعادة بحث الموضوع مرة أخرى عن طريق تكليف لجنة أخرى للنظر في الاعتراض، يتم تشكيلها بالاشتراطات والاعتبارات التي يراها مناسبة بما لا يُخالف الأحكام المقررة بهذا القانون.

ويجب أن يتناول التقرير الصادر من اللجنة بعد فحص الاعتراض الرد على أوجه الاعتراض المطروحة ويكون ذلك التقرير نهائياً ويخطر به ذوي الشأن خلال المدة وبالطريقة المقررة بهذا القانون.

ويحتفظ الجهاز بنسخ طبق الأصل من كافة التقارير التي تصدر عن اللجان التابعة له.

المادة (٥٠)

تلتزم جميع الجهات والمنشآت الصحية الحكومية والأهلية بتنفيذ القرارات والعقوبات الصادرة بموجب هذا القانون.

المادة (٥١)

يجب على رئيس الجهاز ونائبه والعاملين به وأعضاء اللجان التابعة له الالتزام بسرية المعلومات التي يحصلون أو يطلعون عليها ضمن نطاق أداء أعمالهم حتى بعد الانتهاء أو ترك أو توقفهم عن أداء تلك الأعمال، ولا يجوز لهم استخدام تلك المعلومات إلا وفقاً للقانون.

المادة (٥٢)

يحظر التدخل في عمل الجهاز أو اللجان التابعة له من الناحية الفنية أو عرقلة سير العمل فيها.

المادة (٥٣)

يمنح أعضاء اللجان مكافآت مالية مقابل أعمالهم في كل لجنة بعد الانتهاء من أدائها وذلك وفقاً لما يحدده مجلس الوزراء بقرار منه.

المادة (٥٤)

ينشأ سجل خاص لقيد كافة بيانات الشكاوى والمحاضر والقضايا والتقارير والقرارات والأحكام القضائية المتعلقة بأخطاء ومسؤولية مزاولي المهنة وأصحاب المنشآت الصحية ومديريها.

وتدون كافة بيانات أطراف الشكاوى والمحاضر والقضايا وتحفظ لدى الجهاز حتى يتسنى له استدعاؤهم وإخطارهم تنفيذاً لأحكام هذا القانون.

الفصل السادس

المنشآت الصحية

المادة (٥٥)

لا يجوز إنشاء أو تشغيل أو إدارة أي منشأة صحية أهلية أو فتح فرع أو أكثر لها إلا بعد الحصول على الترخيص من إدارة التراخيص الصحية.

ويجب على المنشآت الصحية الأهلية التأمين لدى إحدى الشركات المرخص لها بذلك ضد الأخطار الناجمة عن المباني والأجهزة والآلات والمعدات الطبية على أن تشمل المرضى والأشخاص المرافقين والعاملين لديها والزائرين لها.

المادة (٥٦)

تلتزم كافة المنشآت الصحية الأهلية المراد ترخيصها وعند تجديد ترخيصها أن تكون في مبنى أو مكان مهيأ ومجهز ومعد من حيث الإنشاء والتصميم والتشغيل بما يتناسب مع طبيعة ونوع وحجم الخدمات الصحية التي تقدمها المنشأة، وذلك مع مراعاة توفير أنظمة منع التلوث ومكافحة العدوى والحريق والتخلص الآمن من النفايات الطبية، وتوفير كافة المتطلبات اللازمة للتنقية والتعقيم والنظافة والسلامة والبيئة الصحية الآمنة في المنشأة لحماية العاملين بها والغير من الأمراض والأضرار.

وتلتزم أيضاً بتوفير ما يكفل ضمان تسهيل إجراءات الإنقاذ والإسعافات الأولية اللازمة عند الحاجة إليها في المنشأة، ويصدر بذلك قرار من الوزير يوضح كافة تلك الشروط والمواصفات والمستلزمات الواجب توافرها في المنشآت الصحية.

المادة (٥٧)

يجب أن تتوفر في المنشآت الصحية الأهلية جميع الاشتراطات التي مُنح على أساسها الترخيص طوال فترة سريانه، ولا يجوز إجراء أي تعديل عليها إلا

بعد الحصول على موافقة الوزارة، ويجوز للوزارة تعديل الاشتراطات وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة وعلى المرخص له تنفيذها خلال الأجل الذي يحدد في القرار وذلك بعد مراعاة منحه فترة زمنية معقولة وكافية لتنفيذ الاشتراطات الجديدة.

المادة (٥٨)

تتولى الوزارة تصنيف كافة أنواع وفئات المنشآت الصحية الأهلية، وتحدد الإجراءات المطلوبة والاشتراطات اللازم توافرها بطالب الترخيص والضوابط المنظمة لعمل كل منها حتى تحقق أغراضها وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة.

يشترط لمنح ترخيص فتح العيادة الخاصة أو المستوصف أن يكون لطبيب كويتي أو أكثر مرخص له بمزاولة المهنة، ويحظر الترخيص للطبيب بفتح أكثر من مستوصف أو عيادة واحدة، كما يحظر الترخيص لفتح فرع لهذه العيادة أو المستوصف.

يشترط لمنح ترخيص فتح مستشفى أو مركز صحي أن يكون الترخيص لمزاولة مهنة كويتي مرخص له أو لشخص اعتباري، وفي حالة الشخصية الاعتبارية بأنه يجب أن يكون مالكها أو أحد الشركاء فيها مزاول مهنة كويتي مرخص له، وعلى أن يكون اختصاصه ومستواه المهني يتناسب مع نوع وطبيعة عمل ونشاط المنشأة، ووفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة.

ويحق فتح فرع لكل مستشفى أو مركز صحي بمعدل فرع واحد لكل محافظة، بشرط أن يعمل به مزاول مهنة كويتي واحد على الأقل بفرع كل منشأة متفرغ بشكل كلي أو جزئي، ولا يسري ما ورد في هذه المادة على المنشآت الصحية المملوكة للجهات الحكومية أو الشركات التي تساهم فيها الدولة أو التي تمارس نشاطها بموجب القانون رقم (١١٦) لسنة ٢٠١٣م في شأن تشجيع الاستثمار المباشر.

ويحظر على مزاول المهنة المرخص له استخدام ترخيصه للحصول على ترخيص أكثر من مستشفى أو الجمع بين ترخيص أكثر من مركز صحي من ذات النوع.

المادة (٥٩)

يجب أن يُعين صاحب ترخيص المنشأة الصحية الأهلية مديراً يكون مسؤولاً عنها فنياً ويشرف فعلياً على إدارة أعمالها الطبية، وذلك وفقاً للضوابط الآتية:

١ـ أن يكون مزاولاً للمهنة ومرخصاً له بالمزاولة.

٢ـ أن لا يكون قد سبق إدانته قضائياً بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

٣ـ أن لا تقل فترة إقامته في الدولة عن تسعة أشهر من كل عام.

٤ـ أن لا يكون مديراً لأكثر من منشأة صحية أو لأكثر من فرع لها.

٥ـ أن تكون لديه خبرة في مجال الإدارة أو نشاط المنشأة.

٦ـ الحصول على موافقة الوزارة المُسبقة.

وتحدد الوزارة الحالات والمنشآت الصحية الأهلية التي يلزم فيها تعيين نائب عن المدير على أن تتوافر به ذات الشروط الخاصة بالمدير وذلك وفقاً لطبيعة ونوعية وطاقة خدماتها الطبية، ويجوز للوزارة إضافة ضوابط أخرى.

المادة (٦٠)

تلتزم إدارة كل منشأة صحية بإنشاء سجل وقاعدة بيانات يدون فيها كافة المعلومات الخاصة بالمرضى لديهم في ملف مكتوب أو إلكتروني وذلك طبقاً للأحكام الواردة في هذا القانون، ويجب على الإدارة الحفاظ على تلك الملفات وحمايتها من التلف والفقدان، وفي حال غلق المنشأة الصحية أو تغيير نشاطها لأي سبب من الأسباب وجب عليها تسليم ملفات المرضى أو نسخ منها للمريض شخصياً أو ذويه عند طلبها مع الاحتفاظ بما يثبت ذلك خلال المدة والجهة التي يحددها الوزير بقرار منه، ويلتزم الورثة بذلك في حالة وفاة المرخص له.

المادة (٦١)

يجب على المنشأة الصحية الأهلية أن تضع التراخيص الخاصة بها في مكان ظاهر وبارز، ويتعين عليها الاحتفاظ بتراخيص مزاولة المهنة لجميع العاملين بها والزائرين لديها، وكذلك تراخيص استخدام الأجهزة والمعدات الطبية التي تشترط الوزارة لحيازتها وتشغيلها الحصول على ترخيص خاص وشهادة لتدريب العاملين عليها، وتقدم تلك التراخيص والشهادات عند طلبها من قِبل لجان الرقابة والتفتيش والتحقيق أو الجهات المختصة بالوزارة.

وتلتزم المنشأة الصحية الأهلية بإنشاء سجل مكتوب أو إلكتروني أو كليهما لحفظ كافة البيانات المشار إليها في هذه المادة، ويتعين طلب تجديد الترخيص الممنوح قبل انتهاء مدته بما لا يقل عن ستين يوماً.

المادة (٦٢)

لا يجوز تغيير صاحب ترخيص المنشأة الصحية الأهلية أو التنازل عن الترخيص للغير لأي سبب إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة المسبقة، وإذا توفي الشخص الطبيعي صاحب الترخيص يجب على الورثة أو أحدهم إخطار الوزارة بذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ وفاة مورثهم، ويجوز للوزارة تحويل الترخيص بشرط أن يقدم لها الورثة أو من يمثلهم قانوناً طلباً يتضمن إبداء الرغبة في التحويل خلال المدة المقررة وفق هذه المادة وبعد التحقق من توافر الشروط اللازمة لتحويل الترخيص بموجب القانون.

المادة (٦٣)

تُلغى رخصة المنشأة الصحية في الأحوال الآتية :

١- إذا طلب المُرخص له إلغاؤها.

٢- إذا توقفت المنشأة عن العمل بدون عذر مقبول مدة تجاوزت ستة أشهر.

٣- إذا صدر حكم قضائي بات بإغلاق المنشأة الصحية أو إزالتها أو إلغاء ترخيصها.

٤- إذا ثبت تأجير ترخيص صاحب المنشأة الصحية أو ترخيص مديرها من الباطن أو استثماره بواسطة الغير بأي صورة من الصور.

٥- في حال ثبوت الحصول على الترخيص عن طريق الغش أو التدليس أو التحايل.

٦- في حال ثبوت تشغيل المنشأة في غير الغرض الذي منح الترخيص لأجله.

٧- إذا نقلت المنشأة من مكانها إلى مكان آخر أو أُعيد بناؤها دون الحصول على ترخيص بذلك.

المادة (٦٤)

للوزارة الحق في الرقابة والتفتيش على كافة المنشآت الصحية وفي أي وقت.

ويجوز للوزير ندب أو تكليف لجنة أو لجان ممن يراه مناسباً من الموظفين العاملين لدى الوزارة غير المرخص لهم بمزاولة المهنة بالقطاع الأهلي لإجراء المعاينة والتفتيش والتدقيق والمتابعة على المنشآت الصحية بكافة مرافقها.

ويكون لهم حق الدخول إليها والكشف عليها وطلب البيانات والمعلومات والاطلاع على سجلاتها الصحية وفحص وأخذ العينات بغرض التحليل والتدقيق، وذلك لإعداد تقارير بالملاحظات والمخالفات وتحرير محاضر لضبط الجرائم، ولهم في سبيل أداء وظيفتهم الاستعانة بقوة الشرطة، ويكون لمن يندبه أو يكلفه الوزير صفة الضبطية القضائية وفقاً لأحكام هذا القانون وغيرها من القوانين ذات الصلة، وترفع التقارير والمحاضر التي تحررها اللجنة أو اللجان إلى الوزارة وذلك لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها.

المادة (٦٥)

يجب على المريض مغادرة المنشأة الصحية بعد تلقيه الرعاية والخدمات الطبية اللازمة لحالته وفور التصريح له بالخروج من قبل الطبيب المعالج له أو المشرف عليه.

ويجوز لمدير المنشأة الصحية إخراج المريض منها بقرار يصدر منه بناءً على تقرير ثابت به تلقي المريض للعلاج الطبي اللازم واستقرار حالته الصحية، ويجب أن يوافق على خروجه ثلاثة أطباء متخصصين بشرط أن يكونوا من المشرفين أو المسؤولين أو المطلعين على حالة المريض وعلاجه وعلى أن تدون توقيعاتهم بالتقرير، ويسري نفاذ القرار بعد مضي يومين على صدوره وإخطار المريض به أو من يمثله قانوناً.

وفي جميع الأحوال لا يصرح للمرضى العاجزين عن رعاية أنفسهم بالخروج إلا إذا ثبت توفير الرعاية الصحية اللازمة لهم بعد خروجهم من المنشأة الصحية، وتتولى إدارة المنشأة التحقق من ذلك، ويجوز لها الاستعانة بغيرها من الجهات الحكومية في هذا الشأن.

ولا يحول ما سبق دون نقل المريض إلى منشأة صحية أُخرى أو من اتخاذ إجراءات أو تدابير أُخرى.

المادة (٦٦)

في حالة وفاة شخص في إحدى المنشآت الصحية أو إذا وصل إليها متوفياً، يتعين على الطبيب وكافة أعضاء الفريق الطبي المباشر للحالة وكذلك القائمين على إدارة المنشأة الصحية واجب التثبت من الوفاة وأسبابها، وبعد التأكد من الوفاة يتم إخطار أُسرة المتوفي وذويه عنها بطريقة ملائمة ومناسبة.

وإذا وجدت علامات أو ظروف تدعو إلى الاشتباه في أن تكون الوفاة جنائية، فيجب إبلاغ الجهة المختصة بالتحقيق مع مراعاة الالتزام بالإجراءات الواردة والشروط المقررة في القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٩م في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات.

ويتم تشخيص الوفاة وفقاً للمعايير وبعد اتباع الإجراءات الطبية التي يتم تحديدها بقرار من الوكيل.

المادة (٦٧)

يلتزم صاحب المنشأة الصحية ومديرها بالآتي :

١- تنظيم الخدمات الطبية والرعاية الصحية وتقديمها لجميع المرضى دون أي تمييز مع مراعاة أولوية بعض الفئات من المرضى الذين تستوجب حالتهم الصحية ذلك طبقاً للأصول والمعايير الطبية المستقر عليها والمعمول بها في مثل هذه الحالات والظروف، وبما يشمل إعطاء الأولوية للمسنين في الخدمات العلاجية والوقائية والإرشادية بالمراكز الصحية والمستشفيات وتخصيص أماكن ومواقف لهم وفقاً للقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٦م بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين.

٢- توفير الدعم اللازم والمساعدة المطلوبة للطاقم الطبي والمرضى، وتسهيل الإجراءات على المرضى وذويهم مع صون حقوقهم ومراعاة توعيتهم وإرشادهم.

اتخاذ الترتيبات التيسيرية اللازمة لتوفير الخدمات ومراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة والمقررة لهم وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠م في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

إخطار الأطباء والمرضى وغيرهم ممن يهمهم الأمر بما يصدر من تعليمات أو قرارات أو لوائح وزارية مع الاحتفاظ بنسخ منها لدى إدارة المنشأة الصحية.

٥- الاحتفاظ بكافة البيانات والسجلات الصحية المنصوص عليها بالقوانين والقرارات الصادرة من الوزارة.

٦- تجهيز المنشأة الصحية بالمهمات والأدوات والمعدات التي تحددها الوزارة وبالأدوية والكمية التي تسمح بها.

المادة (٦٨)

يحظر على صاحب المنشأة الصحية ومديرها الآتي:

١- تشغيل أي طبيب أو ممرض أو غيرهم من مزاولي المهن المساعدة قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بالوزارة.

٢- منع مزاولي المهنة العاملين لدى المنشأة من تقديم العناية اللازمة لرعاية المريض أو المصاب الذي يصل إليها عند حدوث الكوارث العامة والحالات الطارئة.

٣- إقامة أو إيواء المرضى أو إجراء أي عملية جراحية في المنشآت الصحية التي لا تسمح لها الوزارة بذلك.

الفصل السابع

العقوبات

المادة (٦٩)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

١- زاول مهنة الطب البشري أو طب الأسنان أو إحدى المهن المساعدة لهما دون الحصول على ترخيص بذلك، أو بموجب ترخيص تمّ إلغاؤه أو سحبه أو رفض تجديده أو انقضى على انتهائه أكثر من مائة وعشرين يوماً على أن تحسب من اليوم التالي لتاريخ الانتهاء.

٢- إنشاء أو تشغيل أو إدارة منشأة صحية أهلية دون الحصول على ترخيص يسمح بذلك أو بموجب ترخيص تمّ إلغاؤه أو سحبه.

٣- قدم بيانات غير صحيحة أو لجأ إلى طرق غير مشروعة عند طلب الترخيص أو تجديده، ترتب عليها منحه ترخيصاً بمزاولة مهنة الطب البشري أو طب الأسنان أو إحدى المهن المساعدة لهما.

٤- استعمل نشرات أو لافتات أو لوحات أو أي وسيلة أخرى من وسائل النشر أو الإعلان أو إحدى وسائل التواصل الاجتماعي من شأنها إيهام أو حمل الجمهور على الاعتقاد بأحقيته في مزاولة مهنة الطب البشري أو طب الأسنان أو إحدى المهن المساعدة لهما خلافاً للحقيقة أو لما هو ثابت في الترخيص الممنوح له.

٥- انتحل صفة من الصفات أو لقباً من الألقاب التي تطلق على مزاولي مهنة الطب البشري أو طب الأسنان أو إحدى المهن المساعدة لهما.

٦- كل من أخفى أو أتلف عمداً الملف الطبي الخاص بالمريض أو أي جزء من محتوياته.

المادة (٧٠)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أفشى أو نشر بأي وسيلة أو طريقة سراً من الأسرار الخاصة بالمريض سواء كان هذا السر قد نمى إلى علمه أو اكتشفه أو اطلع عليه من خلال مزاولته لعمله أو بسببها أو ائتمنه المريض عليه أو عهد به إليه أو سمع به من غيره، وذلك في غير الحالات التي أجاز القانون فيها إفشاء السر.

ولا يجوز تحريك الدعوى الجزائية وفقاً لهذه المادة إلا بناءً على طلب من المجني عليه أو من ممثله القانوني أو من وكيل الوزارة، وفي حال وفاة من أفشى سره قبل الإفشاء أو النشر يجوز أن يقدم الطلب من أحد ورثته أو من وكيل الوزارة.

المادة (٧١)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعدى جسدياً على أحد مزاولي المهنة في أثناء تأدية عمله أو بسببها.

المادة (٧٢)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صدر منه سب أو قذف أو إهانة أو إساءة لأحد مزاولي المهنة في أثناء تأدية عمله أو بسببها.

وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة بالمواد (٢١٣)، (٢١٤)، (٢١٥)، (٢١٦) من قانون الجزاء.

المادة (٧٣)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

أنشأ أو شغّل أو أدار منشأة صحية أهلية بموجب ترخيص انتهت مدة صلاحيته أو رفض طلب تجديده.

يخالف أحكام المواد (١٥)، (١٦)، (٢٠)،(٢٢) من هذا القانون.

المادة (٧٤)

وفي جميع الأحوال يجوز للوزير أو من يفوضه غلق المكان الذي يزاول فيه النشاط المخالف غلقاً إدارياً مؤقتاً لحين الفصل في الدعوى الجزائية أو المخالفة المهنية.

ويجوز للمحكمة أن تحكم بغلق المكان وإزالة النشاط المخالف أو وقفه مع مصادرة ما يكون فيه من مواد وآلات وأجهزة ومعدات تستخدم في مزاولة أي عمل محظور بموجب القانون.

المادة (٧٥)

يعاقب كل من رخص له في مزاولة المهنة عند ثبوت مخالفته لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له بالعقوبات التأديبية الآتية:

١ـ التنبيه.

٢ـ الإنذار.

٣ـ فرض جزاءات مالية حسب جسامة المخالفة بما لا يجاوز ألف دينار ولا يقل عن مائة دينار.

٤ـ وقف ترخيص مزاولة المهنة وقفاً مؤقتاً لمدة لا تجاوز سنة واحدة.

٥ـ إلغاء أو سحب ترخيص مزاولة المهنة.

ويعاقب صاحب ترخيص المنشأة الصحية وأي مدير أو مسؤول فيها عند ثبوت مخالفتهم لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له بالعقوبات التأديبية الآتية:

١ـ التنبيه.

٢ـ الإنذار.

٣ـ فرض جزاءات مالية حسب جسامة المخالفة بما لا يجاوز خمسة آلاف دينار ولا يقل عن خمسمائة دينار.

٤ـ الغلق الإداري الكلي أو الجزئي المؤقت لمدة لا تجاوز سنة واحدة.

٥ـ الغلق الإداري النهائي وإلغاء أو سحب ترخيص المنشأة.

وفي جميع الحالات المذكورة في هذه المادة عدا الغلق وإلغاء الترخيص يجب على من يخالف من مزاولي المهنة أو أصحاب تراخيص المنشأة الصحية أو مديريها وقف النشاط المخالف أو إزالته حسب طبيعة المخالفة خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر ولا يعاد فتح المنشأة الصحية أو معاودة الترخيص لها إلا بعد انقضاء مدة الغلق وإزالة سببه، ويتم ذلك على نفقتهم فور إخطارهم بالمخالفة من قبل الجهة المختصة بالوزارة.

المادة (٧٦)

لا يجوز لمن يصدر ضده قرار بغلق المنشأة الصحية نهائياً أو بإلغاء ترخيص مزاولة المهنة الخاص به تطبيقاً للمادة السابقة تقديم طلب ترخيص جديد لمزاولة المهنة أو فتح منشأة صحية إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ تنفيذ قرار الغلق النهائي أو إلغاء ترخيص مزاولة المهنة.

الفصل الثامن

أحكام عامة

المادة (٧٧)

تتولى النيابة العامة التحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، وكذلك بالجرائم التي تقع من الطبيب أو عليه والمنصوص عليها في القوانين الأُخرى، ويستثنى من ذلك الجرائم المنصوص عليها في قانون المرور وما قد يرتبط بها من جرائم أُخرى.

المادة (٧٨)

لا يخل توقيع أي من الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون بالمسؤولية الجزائية أو المدنية التي قد تنشأ عن ذات الواقعة محل المخالفة.

المادة (٧٩)

يتم استدعاء مزاولي المهنة للتحقيقات والمحاكمات في الشكاوى والدعاوى والقضايا المتعلقة بالأخطاء الطبية أو المخالفات المهنية المتصلة بمزاولة عملهم والتي تنسب إليهم وذلك من خلال جهاز المسؤولية الطبية.

ولا يجوز القبض على مزاولي المهنة في أثناء مباشرة أعمالهم أو عند وجودهم في المنشأة الصحية إلا بقرار مكتوب وصادر من النيابة العامة أو المحكمة، ويترتب على مخالفة ذلك بطلان القبض وتستثنى منها حالة الجريمة المشهودة.

المادة (٨٠)

يخول الوزير ممارسة كافة الصلاحيات المقررة لمجلس الخدمة المدنية وديوان

الخدمة المدنية المنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات، وذلك في ما يتعلق بمزاولي المهنة.

المادة (٨١)

يجوز للوزير أن يضع جدولاً بالسقف الأعلى أو الأدنى أو كلاهما للمقابل المالي الذي يُسمح للمُرخّص لهم بتقاضيه جراء الخدمات التي يقدمونها في ممارستهم للمهن المنصوص عليها في هذا القانون.

وتُحدد هذه الأجور بأي طريقة ملائمة تراها الوزارة وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة، وذلك بعد استطلاع رأي وتوصيات الجهات الحكومية والأهلية ذات الصلة.

المادة (٨٢)

يتم توريد كافة الرسوم والغرامات والجزاءات المالية المقررة بموجب هذا القانون لحساب الخزانة العامة، وفي جميع الأحوال تدفع الرسوم مقدماً ولا ترد وذلك بصرف النظر عن الطلب المستحقة عنه.

المادة (٨٣)

تختص الوزارة بتدقيق واعتماد ومعادلة وتصنيف وتوصيف الشهادات الأكاديمية والمهنية والفنية الصادرة في المجال الطبي، والصحي وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

المادة (٨٤)

تسقط كافة الدعاوى الناتجة عن مخالفة أحكام هذا القانون بمضي ثلاث سنوات من تاريخ العمل الطبي أو الإجراء المخالف.

وتسري على الجرائم والعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون القواعد العامة المقررة بشأن سقوط الدعوى والعقوبة الجزائية في قانون الجزاء وتعديلاته.

المادة (٨٥)

اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون، تلغى القوانين التالية:

١ـ المرسوم بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٨١م بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لهما وتعديلاته أينما ورد العمل به في القوانين الأخرى.

٢ـ القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٠م في شأن المؤسسات العلاجية.

٣ـ القانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢م بتنظيم الإعلان عن المواد المتعلقة بالصحة.

كما يلغى كل حكم بأي قانون آخر قد يخالف أحكام هذا القانون دون الإخلال بأي عقوبة أشد في أي قانون آخر.

المادة (٨٦)

يصدر الوزير اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بعد التشاور مع جمعيات النفع العام المهنية ذات الصلة خلال سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ويستمر العمل بالقرارات المعمول بها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون حتى يتم تعديلها أو إلغاؤها.

يستمر العمل بكافة التراخيص الممنوحة والصادرة قبل نشر هذا القانون لحين انتهاء مدتها ما لم تلغ لأسباب أُخرى.

المادة (٨٧)

يعمل بهذا القانون اعتبارًا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وعلى رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكامه.

أمير الكـــويت
نواف الأحمدالجابر الصباح

المذكرة الإيضاحية
للقانون رقم (٧٠) لسنة ٢٠٢٠م
بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها
وحقوق المرضى والمنشآت الصحية

شهد العالم تطورات متلاحقة وسريعة الوتيرة في نظم تقديم الرعاية الصحية ومقوماتها وعناصرها المختلفة، وأصبح تطوير وتحديث التشريعات الصحية مطلباً تنموياً ومهنياً، وحيث أن عمل المؤسسات العلاجية تمّ تنظيمه بموجب القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٠م، ونظم المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٨١م مزاولة مهنة الطب البشري والأسنان والمهن المعاونة لهما وتمّ إدخال تعديل عليه في عام ٢٠٠٧م، ونظم القانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢م الإعلان عن المواد المتعلقة بالصحة، ومع التطور التكنولوجي الذي شمل جميع مناحي الحياة، بالإضافة إلى التطور في مجال تقديم الخدمات الطبية العلاجية والتشخيصية والوقائية، ظهرت الحاجة إلى رفع مستوى الخدمات الطبية والرعاية الصحية، وتنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن المعاونة لها، مع حفظ حقوق المرضى في القطاعين الحكومي والأهلي وذلك بتطبيق المسؤولية الطبية على مقدمي الخدمات الطبية.

وحيث أن القوانين المشار إليها أعلاه قد مضى عليها فترة طويلة ولا تلبي الحاجات الحالية لمقدمي الخدمات الطبية والرعاية الصحية، فقد أصبحت الحاجة ملحة لإصدار قانون جديد يجمع بين تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة والمسؤولية الطبية وتنظيم حقوق المرضى والمنشآت الصحية لارتباطها وبما يتفق مع الرؤية المستقبلية لدولة الكويت وأولوية ملحة لدى مقدمي الرعاية الصحية

والمستفيدين منها وجميع الشركاء بمنظومة الرعاية الصحية، وما يميز مشروع القانون أنه ولأول مرة يشمل بشكل تفصيلي على آليات تضمن حقوق المرضى، وبيان لضوابط آداب وأخلاقيات المهنة وحقوق المرضى بما يعزز الثقة بين مقدمي الرعاية الصحية والمستفيدين منها، ويساهم في جودة الخدمات الطبية ويحقق مزيداً من الشفافية والحد من الأخطاء الطبية.

وقد تضمن مشروع القانون الجديد ثمانية فصول جاءت في (٨٧) مادة:

الفصل الأول : وقد تناول هذا الفصل (التعريفات) التي تتعلق بمزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها والمنشآت الصحية والملف الطبي وإدارة التراخيص.

الفصل الثاني : ويتعلق هذا الفصل في (مزاولة المهنة) من المادة (٢) إلى المادة (٨)، حيث أوضحت المادة (٢) الأعمال التي تعتبر مزاولة لمهنة الطب، وحددت المادة (٣) المهن المساعدة لمهنة الطب، أما المادة (٤) فقد نصت على عدم جواز مزاولة المهنة إلا بعد الحصول على ترخيص من إدارة التراخيص.

واشترطت المادة (٦) ضرورة أن يكون طالب الترخيص للعمل بالقطاع الأهلي مؤمناً عليه من مخاطر مزاولة المهنة وأخطائها لدى شركة تأمين مرخص لها وهذه ضمانة لمقدمي الرعاية الصحية والمستفيدين منها.

وأجازت المادة (٧) منح تراخيص مؤقتة لمزاولي المهنة الزوار وفقاً للإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة على أن تتحمل الجهة التي تستقدم الزائر مسؤولية التعويض عن خطأه الطبي في مواجهة الضرر الذي يحدث منه في المنشأة التابعة لمن استقدمه.

وفي سبيل رفع المستوى الفني لمزاولي المهنة فقد ألزمت المادة (٨) الوزارة بتوفير كافة الاحتياجات اللازمة لتدريب مزاولي المهنة وطلبة كليات الطب وطلبة كليات المهن المساعدة لها وأجازت للوزير إصدار القرارات والضوابط للتعليم والتدريب في المنشأة الحكومية والخاصة.

الفصل الثالث: ويتناول هذا الفصل (آداب المهنة وأخلاقياتها) في المواد من (٩) إلى (٢٥)، حيث حددت المادة (٩) ما يجب أن يؤديه من يزاول المهنة من واجبات في عمله وفقاً للأصول العلمية والفنية المتعارف عليها في مجال الطب وقواعده الأساسية، والمحافظة على خصوصية المريض، والحرص على تناول المعلومات والخبرات الطبية، وعدم الكيد لأي مزاول مهنة، والمعاملة الحسنة للمرضى، ومراعاة الدقة في إيضاح ونقل المعلومات، واستخدام وسائل التشخيص والعلاج المتاحة.

وأوجبت المادة (١٠) بضرورة الحصول على موافقة المريض المستنيرة التي تمكنه من معرفة الإجراءات الطبية التي سيتم اتخاذها معه والخطة العلاجية والمضاعفات المحتملة.

وحددت المادة (١١) الفئات التي يصدر منها إقرار الموافقة المستنيرة حسب الحالة المرضية للشخص والفئة العمرية وغيرها من الأحكام الأُخرى، وحالة تعذر الحصول على الموافقة المستنيرة وآلية التعامل بشأنها.

وفي المادة (١٢) أوجبت على الطبيب التحقق من قدرة المريض الذهنية قبل الحصول على الموافقة المستنيرة.

وحظرت المادة (١٣) إفشاء أسرار المرضى سواء أكان هذا السر قد نما لعلمه أو اكتشفه من خلال مزاولة مهنته أو كان المريض قد ائتمنه عليه أو سمع به من غيره وحدد الحالات التي يجوز فيها الإفشاء.

وانطلاقاً من معاني الإنسانية التي تتسم بها مهنة الطب فقد حظرت المادة (١٤) على الأطباء الامتناع عن علاج أي مريض ما لم تكن حالته خارجة عن اختصاصه أو قامت لديه أسباب واعتبارات تبرر هذا الامتناع.

وحظرت المادة (١٥) على مزاولي المهنة من الإعلان على أسعار الخدمات التي يؤديها بأي وسيلة من وسائل النشر إلا بعد موافقة الجهة المختصة بالوزارة،

ويصدر قرار من الوزير بتحديد وتنظيم قواعد وشروط ورسوم الإعلان وضوابطه وتحديد الجهة المختصة بالوزارة للنظر في طلبات الإعلان.

أما المادة (١٦) فقد حظرت على الكافة الإعلان بأي وسيلة أو طريقة عن الأدوية، أو المستحضرات، والخلطات، والمنشطات، والأجهزة، والمعدات، والأدوات المؤثرة على صحة الإنسان قبل الحصول على ترخيص الجهة المختصة.

وفي المادة (١٧) تمّ حظر الإجهاض لأي امرأة حامل إلا في أحوال استثنائية تمّ تحديدها على سبيل الحصر وفقاً لإجراءات محددة.

وحظرت المادة (١٨) على مزاولي المهنة إنهاء حياة المريض مهما كانت حالته الصحية وأياً كان السبب ولو طلب المريض نفسه ذلك.

وعن إجراءات العمليات الجراحية والتدخلات الطبية التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير نوع جنس الشخص فقد حظرت المادة (١٩) مثل هذه العمليات.

وحظرت المادة (٢٠) على الأطباء إجراء أي عمل طبي أو علاجي لأي إنسان إذا كان من شأنه أن يؤدي لعدم الانجاب نهائياً ما لم يكن ذلك لضرورة طبية.

وأجازت المادة (٢١) للأطباء إجراء كافة أنواع التصوير التي تتطلبها مزاولة المهنة بغرض التشخيص أو العلاج أو لمتابعة حالة المريض بشرط أن يصون خصوصية المريض ويحمي سرية بياناته.

وأوجبت المادة (٢٢) على الطبيب كتابة الوصفات والتقارير والشهادات الطبية بصورة واضحة ودقيقة ووفقاً للأصول المهنية في المجال الطبي.

وفي المادة (٢٣) تمّ تحديد ضوابط ومعايير للعمليات الجراحية والتدخلات الطبية بقرار من الوزير، وأوجبت على ممارس الجراحات والتدخلات الطبية أن يكون مؤهلاً وفقاً للضوابط المحددة.

وأجازت المادة (٢٤) تقديم الخدمات الطبية والرعاية الصحية المنزلية وعن بعد، والاستفادة من استخدامات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتطورة وفقاً لضوابط تحددها وزارة الصحة.

ومنحت المادة (٢٥) الحق للوزير بإصدار قرار بتشكيل لجنة دائمة لوضع الضوابط والإرشادات المتعلقة بآداب وأخلاقيات وأعراف مزاولة المهنة وتحديثها وتطويرها بما يتوافق مع المستجدات المحلية والعالمية.

الفصل الرابع : ويتناول هذا الفصل (حقوق المريض) المواد من (٢٦) إلى (٣٣) وتتضمن هذه المواد أحقية المريض في تلقي الخدمات الطبية وللمريض الحق في تبصيره بحالته الصحية، يكون للمريض ملف خاص لدى المنشأة الصحية التي تلقى فيها العلاج يحتوي على كافة معلوماته وحالته الصحية، وللمريض الحق في الرفض أو العدول عن الموافقة المستنيرة أو التوجيهات المسبقة، ومع هذا الرفض يظل الطبيب ملزماً بالقيام بواجباته تجاه المريض من خلال عرض بدائل طبية لرعاية صحته.

وحظرت المادة (٣٢) إجراء أي أبحاث أو تطبيقات علمية أو عملية في المجال الطبي على جسم الإنسان إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة وصريحة من المريض أو من ممثله القانوني.

وقد أعطت المادة (٣٣) الحق للمريض أو من يمثله قانوناً في الحصول على الخدمات الطبية والمعلومات المتعلقة بها ومعرفة أسماء ووظائف من يقومون بعلاجه ورعايته ومعرفه خطة علاجه الموضوعة.

الفصل الخامس : تناول (المسؤولية الطبية) في المواد (٣٤) إلى (٣٥)، حيث حددت المادة (٣٤) العناية المطلوب بذلها من مزاول المهنة باتباعه جميع الوسائل المتاحة وفقاً لدرجته ومستواه العلمي والعملي والمهني عند تشخيص المريض أو علاجه، وحددت مسؤولية الطبيب في حالات محددة، والحالات التي لا تقوم بها مسؤولية الطبيب.

وألزمت المادة (٣٥) الوزارة والجهات الحكومية الأُخرى المقدمة للخدمات الصحية تنفيذ الأحكام الباتة الصادرة ضد مزاولي المهنة لديها عن الخطأ الشخصي والمرفقي.

وقد تم استحداث (جهاز للمسؤولية الطبية) في المواد(٣٦) إلى (٥٤) التي نظمت تشكيل الجهاز، واختصاصاته، وتشكيل اللجان لنظر الموضوعات المحالة للجهاز، وآلية عمل الجهاز، وآلية إصدار التقارير من اللجان المشكلة، والتزامات رئيس الجهاز ونائبه، والالتزام بالسرية، ومنحه الحق دون غيره بإبداء الرأي الفني في كافة الموضوعات التي تعرض عليه من خلال الشكاوى والبلاغات والمحاضر والتقارير والقضايا والدعاوى المتعلقة بالأخطاء الطبية والمخالفات المهنية المرتكبة من قبل مزاولي المهنة أو أصحاب المنشآت الصحية وتمّ تحديد آلية عمل الجهاز ولجانه والإجراءات التي يقوم بها.

الفصل السادس: نظم (المنشآت الصحية) في المواد (٥٥) إلى (٦٨) والتي حددت آلية الحصول على تراخيص المنشآت الصحية الأهلية، وتحديد الاشتراطات اللازمة وذلك بموجب قرار يصدر من الوزير وتتولى الوزارة تصنيف كافة أنواع وفئات المنشآت الصحية الأهلية وقد قصر القانون على منح ترخيص العيادات الخاصة والمستوصفات على الأطباء الكويتيين المرخص لهم مزاولة المهنة فقط.

وقد نظمت المادة (٥٩) آلية تعيين مدير المنشأة الصحية الاهلية، وأن تقوم كل منشأة بإنشاء سجل وقاعدة بيانات يدون فيها كافة المعلومات الخاصة بالمرضى لديهم في ملف مكتوب أو إلكتروني المادة (٦٠)، وحددت المادة (٦٣) الحالات التي يتم فيها إلغاء التراخيص للمنشأة الصحية، وأعطت المادة (٦٤) للوزارة الحق في الرقابة والتفتيش على كافة المنشآت الصحية في أي وقت من خلال ندب او تكليف لجنة أو لجان للقيام بهذا الدور.

وحددت المادة (٦٦) آلية التعامل مع حالات الوفاة في المنشآت الصحية وفقاً للإجراءات المتبعة.

وقد ألزمت المادة (٦٧) صاحب ومدير المنشأة الصحية بعدة أُمور تنظم الخدمات الطبية والرعاية الصحية داخل المنشأة، وحظرت المادة (٦٨) عليهم عدة محظورات كحظر تشغيل أي طبيب أو أي من مزاولي المهن المساعدة قبل الحصول على ترخيص من الجهات المختصة بالوزارة، وكذلك الحظر على مزاولي

المهنة الامتناع عن تقديم العناية اللازمة لرعاية المريض أو المصاب الذي يصل إليها عند حدوث الكوارث والحالات الطارئة.

الفصل السابع: تناول هذا الفصل (العقوبات) في المواد (٦٩) إلى (٧٦) حيث حددت المواد (٦٩)، و(٧٠)، و(٧١)، و(٧٢)، و(٧٣) العقوبات الجزائية التي توقع على مرتكبي المخالفات الواردة بهذه المواد.

وأجازت المادة (٧٤) للوزير أو من يفوضه بإغلاق المكان الذي يزاول فيه النشاط المخالف غلقاً إدارياً مؤقتاً لحين الفصل في الدعوى الجزائية أو المخالفة المهنية.

وحددت المادة (٧٥) العقوبات التأديبية التي توقع على المخالفين لأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً له من المرخص لهم بمزاولة المهنة ومن أصحاب ومديري المنشآت الصحية.

ولم تُجز المادة (٧٦) لمن صدر ضده قرار بإلغاء ترخيص مزاولة المهنة أو غلق منشأته نهائياً وفقاً لأحكام المادة السابقة التقدم بطلب ترخيص جديد بمزاولة المهنة أو فتح منشأة إلا بعد مضي سنة من تاريخ تنفيذ قرار الغلق النهائي أو إلغاء ترخيص مزاولة المهنة.

الفصل الثامن: تضمن (أحكام عامة) في المواد (٧٧) إلى (٨٧)، حيث حددت المادة (٧٧) الاختصاص في التحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم التي تقع من مزاول المهنة أو عليه والمنصوص عليها في القوانين الأخرى للنيابة العامة.

أما المادة (٧٨) فقد قضت أن الجزاء التأديبي المنصوص عليه في هذا القانون لا يخل بالمسؤولية الجزائية أو المدنية.

وحددت المادة (٧٩) آلية استدعاء مزاولي المهنة للتحقيقات والمحاكمة في الشكاوى والدعاوى والقضايا المتعلقة بالأخطاء الطبية أو المخالفات المهنية المتصلة بمزاولة عملهم والتي تنسب إليهم من خلال جهاز المسؤولية الطبية.

وأعطت المادة (٨٠) للوزير كافة الصلاحيات المقررة لمجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية.

وأجازت المادة (٨١) للوزير أن يضع سقفاً أعلى أو أدنى أو كليهما للمقابل المالي الذي يسمح للمرخص لهم بتقاضيه نظير الخدمات التي يقدمونها في ممارسة المهن المنصوص عليها في هذا القانون.

وأوجبت المادة (٨٢) توريد كافة الرسوم والغرامات الجزاءات المالية المقررة بموجب هذا القانون لحساب الخزانة العامة للدولة، وفي جميع الأحوال تدفع الرسوم مقدماً ولا ترد وذلك بصرف النظر عن مآل الطلب المستحقة عنه.

وأصبح بموجب المادة (٨٣) الاختصاص لوزارة الصحة بتدقيق واعتماد ومعادلة وتصنيف وتوصيف الشهادات الأكاديمية والمهنية والفنية الصادرة في المجال الطبي والصحي وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

وبينت المادة (٨٤) الحالات التي تسقط بها الدعاوى الناتجة عن مخالفة أحكام هذا القانون بمضي ثلاث سنوات من تاريخ العمل الطبي أو الإجراء المخالف.

وألغت المادة (٨٥) كل من القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٨١م، والقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٠م، والقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢م.

ونصت المادة (٨٦) على صلاحية وزير الصحة بإصدار اللوائح والقرارات التنفيذية لأحكام هذا القانون خلال سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، على أن يستمر العمل بالقرارات المعمول بها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون حتى يتم تعديلها أو إلغاؤها، ويستمر العمل بكافة التراخيص الممنوحة والصادرة قبل نشر هذا القانون لحين انتهاء مدتها ما لم تلغ لأسباب أُخرى.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

Article (86) stipulates the authority of the Minister of Health to issue regulations and executive decisions for the provisions of this law within one year from the date of its publication in the official gazette, provided that the decisions in force shall continue to be enforced in a manner that does not contradict the provisions of this law until they are amended or canceled, and all licenses granted and issued before the publication of this law continueto work until the end of its term, unless repealed for other reasons.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

and the crimes committed by or against the practitioner of the profession and stipulated in other laws of the Public Prosecution.

As for Article (78), it provided that the disciplinary penalty stipulated in this law does not prejudice the criminal or civil liability.

Article (79) provides for that the practitioners shall be summoned for investigations and trials of complaints, claims and cases related to medical errors or professional violations related to the practice of their work that are attributed to them through MLA.

Article (80) granted the Minister all the powers assigned to the Civil Service Council and the Civil Service Office.

Article (81) permits the Minister to set a higher or lower ceiling, or both, for the fee that the licensees are allowed to charge for the services they provide in practicing the professions stipulated in this law.

Article (82) provides all fees, fines and financial penalties prescribed under this law shall be deposited with the account of the Public Treasury, and in all cases the fees are paid in advance and are not refunded, regardless of the request due on him/her.

Article (83) provides that the Ministry shall be responsible for auditing, approving, equating, classifying and describing academic, professional and technical certificates issued in the medical and health fields in cooperation and coordination with the relevant government agencies.

Article (84) detailed all cases resulting from the violation of the provisions of this law shall be lapsed and dropped after three years from the date of the medical work or the violating procedure.

Article 85 revoked Law No. 25 of 1981, Law No. 49 of 1960, and Law No. 38 of 2002.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

inside the facility. Article (68) prohibits them from employing any physician or any of the practitioners of allied professions before obtaining a license from the competent authorities in the Ministry, as well as the prohibition on Practitioners of the profession to refrain from providing the necessary care to take care of the patient or injured who arrives to it when disasters and emergencies occur.

Chapter VII: This chapter deals with (penalties) in Articles (69) to (76), where Articles (72) ,(71) ,(70) ,(69) and (73) specify the criminal penalties that are imposed on the perpetrators of the violations mentioned in such Articles.

In all cases, Article (74) the Minister or his authorized representative may close the place in which the violating activity occurred, a temporary administrative closure until the criminal case or the professional violation is decided.

Article (75) specifies the disciplinary penalties that are imposed on offenders of the provisions of this law and the ministerial regulations and decisions issued in implementation thereof by those licensed to practice the profession and by the owners and directors of health facilities.

Article (76) did not allow anyone against whom a decision was issued to cancel the license to practice the profession or to permanently close his establishment in accordance with the provisions of the previous article to apply for a new license to practice the profession or open an establishment until one year has passed from the date of implementing the final closure decision or cancelation of the license to practice the profession.

Chapter VIII: It includes (general provisions) in Articles (77) to (87) where Article (77) specifies jurisdiction in the investigation, acting upon and prosecution of all crimes stipulated in this law

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

to MLA, the mechanism of work, the mechanism for issuing reports from the formed committees, the obligations of the President of MLA and his deputy, and the commitment to confidentiality and granting him/her the exclusive right to express a technical opinion on all issues presented to him/her through complaints, reports, minutes, reports, cases and lawsuits related to medical errors and professional violations committed by practitioners of the profession or the owners of health facilities, and the mechanism of work of the MLA, its committees and the procedures that it performs have been determined.

Chapter VI: Regulations (health facilities) in Articles (55) to (67) which defined the mechanism for obtaining licenses for private health facilities, and specifying the necessary requirements, in accordance with a decision issued by the Minister, and the Ministry undertakes the classification of all types and categories of private health facilities. Dispensaries are for Kuwaiti physicians who are licensed to practice the profession only.

Article (59) regulates the mechanism for appointing the director of the private health facility, and for each facility to establish a registry and database in which all the information about their patients is recorded in a written or electronic file. Article (60), and Article (63) specified the cases in which the facility's licenses are canceled Article (64) gave the Ministry the right to monitor and inspect all health facilities at any time by delegating or assigning a committee or committees to play this role.

Article (66) defines the mechanism for dealing with deaths in health facilities in accordance with the procedures followed.

Article (67) obliges the owner and director of the health facility with several matters that regulate medical services and health care

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

medical services, and the patient has the right to be informed about their health condition. The patient has a special file at the health facility in which they received treatment that contains all their information and health status. The patient has the right to refuse or revoke informed consent or advancedinstructions, and with this refusal the physician remains obligated to carry out their duties towards the patient by offering medical alternatives to care for their health.

Article (32) prohibits conducting any research, scientific or practical applications in the medical field on the human body except after obtaining the prior and explicit written consent of the patient or their legal representative.

Article (33) gives the patient or their legal representative the right to obtain medical services and information related to them, to know the names and functions of those who treat and care for them, and to know their treatment plan.

Chapter V: It deals with (medical responsibility) in Articles (34) to (35), as Article (34) specifies the care required of the practitioner of the profession by following all available means according to their degree and scientific, practical and professional level when diagnosing or treating the patient, and specifying the responsibility of the physician. In specific cases, and which cases are not performed by the physician.

Article (35) obliges the Ministry and other government agencies providing health services to implement the final rulings issued against their practitioners for personal and accompanying error.

Medical Liability Authority (MLA) was created in Articles (36) to (54) that regulated the formation of the MLA, its terms of reference, the formation of committees to consider issues referred

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Regarding the procedures for surgical operations and medical interventions that would lead to changing a person's gender, Article (19) prohibits such operations.

Article (20) prohibits physician from carrying out any medical or therapeutic action for any person if it would lead to infertility at all, unless it is for a medical necessity.

Article (21) permits physicians to perform all types of imaging required to practice the profession for the purpose of diagnosis, treatment, or follow-up of the patient's condition, provided that it preserves the patient's privacy and protects the confidentiality of his data.

Article (22) requires the physician to write prescriptions, reports and medical certificates in a clear and accurate manner and in accordance with professional principles in the medical field.

In Article (23), rules and standards for surgical operations and medical interventions were determined by a decision of the Minister, and required the practitioner of surgeries and medical interventions to be qualified in accordance with the specified rules.

Article (24) permits providing medical services, home and remote health care, and benefiting from the uses of artificial intelligence and advanced technologies in accordance with regulations determined by the Ministry of Health.

Article (25) granted the minister the right to issue a decision to form a permanent committee to set rules and guidelines related to the morals, ethics and customs of practicing the profession, and to update and develop them in accordance with local and international developments.

Chapter IV: This chapter deals with (the rights of the patient) articles (26) to (33). Such articles include the patient's right to receive

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (12) requires the physician to verify the patient's mental capacity before obtaining informed consent.

Article (13) prohibits disclosure of patients' secrets, whether this secret has come to their knowledge or discovered through the exercise of their profession, or the patient has entrusted them with them or heard about it from others, and it specified the cases in which disclosure is permissible.

Based on the humanitarian meanings that characterize the medical profession, Article (14) prohibits physicians from refraining from treating any patient unless their condition is outside their specialization or they have reasons and considerations that justify this abstinence.

Article (15) prohibits practitioners from advertising the prices of services performed by any means of publication except after approval of the competent authority in the ministry, and a decision is issued by the Minister to define and regulate the rules, conditions, fees and standards of advertising, and to specify the competent authority in the ministry to consider the advertising requests.

As for Article (16), it is prohibited for all to advertise, by any means or method, about medicines, preparations, mixtures, stimulants, devices, equipment, and tools affecting human health before obtaining the license of the competent authority.

Article (17), abortion is prohibited for any pregnant woman, except in exceptional cases that have been exclusively identified in accordance with specific procedures.

Article (18) provided for the practitioner of the profession shall not have the right to end the life of the patient, whatsoever his health condition and whatever the cause, even if the patient themself so requests.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

decision from the Minister of Health, provided that the party that brings the visitor is responsible for compensation for their medical error in the face of the damage that occurs from them in the facility belonging to the one who recruited them.

In order to raise the technical level of the practitioners of the profession, Article (8) obliges the ministry to provide all the necessary requirements for training practitioners of the profession, students of medical colleges, and students of colleges of assisting professions, and authorizes the Minister to issue decisions and regulations for education and training in the governmental and private establishment.

Chapter III: This chapter deals with (professional ethics and ethics) in articles (9) to (25), as the article specifies the duties that must be performed by the practicing profession in accordance with the scientific and technical principles recognized in the field of medicine and its basic rules, and to preserve the privacy of the patient. It has also been keen on dealing with medical information and experiences, not to harm any practitioner of a profession, to treat patients well, to observe accuracy in clarifying and transmitting information, and to using the available diagnostic and treatment methods.

Article (10) stipulates the necessity to obtain the patient's informed consent, which enables them to know the medical procedures that will be taken with them, the treatment plan, and potential complications.

Article (11) defines the categories from which the informed consent is issued according to the person's disease status, age group and other provisions, and the case in which informed consent cannot be obtained and the mechanism for dealing with it.

providers, thus, there were the need to pass a new law that combines the regulation of the practice of the medical profession, the allied professions and the medical responsibility and the regulation of the rights of patients and health facilities because of their link and in accordance with the future vision of the State Kuwait is an urgent priority for health care providers, its beneficiaries, and all partners in the health care system. What distinguishes this draft law is that for the first time it includes in detail mechanisms that guarantee patients' rights, and a statement of ethics and ethics controls for the profession and the rights of patients in a way that enhances trust between healthcare providers and their beneficiaries, and contributes to quality of medical services, achieving more transparency and reducing medical errors.

The new draft law included eight chapters comprising (87) articles:

Chapter I: This chapter includes with (definitions) related to practicing the profession of medicine, the allied professions for it, health facilities, the medical file and licensing management.

Chapter II: This chapter relates to (practicing the profession) from Article (2) to Article (8), where Article (2) clarifies the work that is considered practicing the profession of medicine, and Article (3) specifies the professions that are allied to the medical profession. Article (4) stipulates that it is prohibited to practice the profession except after obtaining a license from the Licensing Department.

Article (6) stipulated that the applicant for a license to work in the private sector shall be insured against the risks and errors of practicing the profession with a licensed insurance company, and this is a guarantee for health care providers and their beneficiaries.

Article (7) permits granting temporary licenses to visiting practitioners in accordance with the procedures to be issued by a

Explanatory Memorandum
Law No. 70 of 2020
Concerning the PRACTICE OF THE PROFESSION of Medicine, Allied Professions, Patients' Rights and Health Facilities

The world has witnessed successive and rapid developments in health care delivery systems and its various components and elements, and the development and modernization of health legislation has become a developmental and professional requirement. Whereas the work of medical institutions was regulated by Law No. (49) of 1960, and Decree-Law No. (25) of 1981 regulated the practice the profession of human and dental medicine and the allied professions for them were amended in 2007, and Law No. (38) of 2002 regulated the announcement of health-related materials. Coping with technological development that covered all aspects of life, in addition to the development in the field of providing treatment, diagnostic and preventive medical services, this led to the need to raise the level of medical services and health care, and to regulate the practice of the profession of medicine and the professions that support it, while preserving the rights of patients in the governmental and private sectors, by applying medical responsibility to medical service providers.

Whereas the laws referred to above have passed for a long time and do not meet the current needs of medical service and health care

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (87)

This law shall come into effect as of the date of its publication in the Official Gazette, and the Prime Minister and the Ministers, each in his own jurisdiction, shall implement its provisions.

Emir of Kuwait
Nawaf Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah
Issued at Seif Palace in: 2 Rabie Al-Awwal 1442 AH
Corresponding to: October 19, 2020

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

The crimes and penalties stipulated in this law shall be subject to the general rules established regarding the dismissal of the case and the penal sanction in the Penal Code and its amendments.

Article (85)

As of the effective date of this law, the following laws shall be repealed:

1 - Law No. (25) of 1981 Regarding the Practice of the Profession of Human Medicine, Dentistry, and the Allied Professions, and its amendments whenever provided for in the other laws.

2 - Law No. (49) of 1960 Regarding Medical Institutions;

3 - Law No. (38) of 2002 Regarding Regulating the Health Related Materials Advertisement;

Any provision in any other law that may contradict the provisions of this law shall also be repealed without prejudice to any more severe punishment in any other law.

Article (86)

The Minister shall issue the executive regulations and decisions necessary to implement the provisions of this law after consulting with the relevant professional public benefit societies within one year from the date of its publication in the Official Gazette.

The decisions in force shall continue to be enforced in a manner that does not conflict with the provisions of this law until they are amended or repealed.

All licenses granted and issued prior to the publication of this law shall remain in effect until their term expires, unless canceled for other reasons.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Bureau stipulated in the laws, regulations and decisions, in relation to those who practice the profession.

Article (81)

The Minister may set a schedule with the upper or lower ceiling, or both, for the fee that the licensees are allowed to charge for the services they provide in their exercise of the professions stipulated in this law.

Suchcompensation is determined in any appropriate way that the Ministry deems appropriate, in accordance with the requirements of the public interest, after consulting the opinion and recommendations of the relevant government and private agencies.

Article (82)

All fees, fines and financial penalties prescribed under this law shall be deposited with the account of the Public Treasury, and in all cases the fees are paid in advance and are not refunded, regardless of the request due on them.

Article (83)

The Ministry shall be responsible for auditing, approving, equating, classifying and describing academic, professional and technical certificates issued in the medical and health fields in cooperation and coordination with the relevant government agencies.

Article (84)

All cases resulting from the violation of the provisions of this law shall be lapsed and dropped after three years from the date of the medical work or the violating procedure.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (77)

The Public Prosecution shall be responsible for investigating, acting upon and prosecuting all crimes stipulated in this law, as well as crimes committed by or against the physician and stipulated in other laws, except for the crimes stipulated in the Traffic Law and other crimes that may be related to it.

Article (78)

The imposition of any of the disciplinary penalties stipulated in this law shall not prejudice the criminal or civil liability that may arise from the same incident subject of the violation.

Article (79)

The practitioners shall be summoned for investigations and trials of complaints, claims and cases related to medical errors or professional violations related to the practice of their work that are attributed to them through the MLA.

Practitioners of the profession shall not be arrested while carrying out their work or while they are in the health facility except by a written decision issued by the Public Prosecution or the court, and the violation of this results in the nullity of the arrest and the case of the witnessed crime is excluded.

Article (80)

The Minister shall be authorized to exercise all the powers established for the Civil Service Council and the Civil Service

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Chapter VIII

General Provisions

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

4 - Temporary complete or partial administrative closure for a period not exceeding one year.

5- Final administrative closure and cancellation or withdrawal of the facility's license.

In all the cases mentioned in this article except for the closure and the cancellation of the license, violating practitioners of the profession, holders of the licenses of the health facility or its directors shall refrain from the violating activity or remove it according to the nature of the violation within a period not exceeding three months. The health facility shall not be reopened or the license renewed until after the expiration of the closing period and the removal of its cause and at their expenses immediately upon notification of the violation by the competent authority in the Ministry.

Article (76)

Whoever a decision of closure of the health facility permanently or the license to practice the profession revoked,pursuant to the previous article shall not submit a new license application to practice the profession or open a health facility until at least one year has passed from the date of implementing the final closure decision orlicense to practice the profession revoked.

The court may order the closure of the place and the removal of the violating activity or its suspension with the confiscation of the materials, machines, devices and equipment used in the practice of any work prohibited by law.

Article (75)

Whoever is licensed to practice the profession, in case proven to have committed a violation to this law, regulations or the decisions issued in executing it, shall be penalized by any of the following disciplinary penalties:

1 - Notice.

2 - Warning.

3 - Imposing financial penalties according to the severity of the violation, yet not exceeding one thousand dinars and not less than one hundred dinars.

4 - Suspending the license to practice the profession temporarily for a period not exceeding one year.

5 - Cancellation or withdrawal of the license to practice the profession.

License holder of facility, any official or director in it, in case proven to have committed a violation to this law, regulations or the decisions issued in executing it, shall be penalized by any of the following disciplinary penalties:

1 - Notice.

2 - Warning.

3 - Imposing financial penalties according to the severity of the violation, yet not exceeding five thousand dinars and not less than five hundred dinars.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (72)

Without prejudice to any more severe penalty stipulated in another law, whoever exerts insults, libel, slander, or defamation towards any practitioner of the profession while performing their work or because of such shallbe punished with imprisonment for a period not exceeding three years and a fine not exceeding three thousand Kuwaiti Dinars or either of such two penalties.

This is subject to the provisions mentioned in Articles (,(213 215) ,(214)) and (216) of the Penal Code.

Article (73)

Without prejudice to any more severe penalty stipulated in another law, whoever commits one of the following acts shall be punished with imprisonment for a period not exceeding three years and a fine not exceeding three thousand Kuwaiti Dinars or either of such two penalties:

1 - Establishing, operating or managing a private health facility under a license whose validity has expired or whose renewal request has been rejected.

2 - Violates the provisions of Articles (15), (16), (20) and (22) of this Law.

Article (74)

In all cases, the Minister or their authorized representative may close the place in which the violating activity occurs temporary administrative closure until the criminal case or the professional violation is decided.

5 - Impersonating characteristics or titles given to practitioners of the profession of human medicine or dentistry or any of the allied professions.

6 - Anyone who intentionally conceals or destroys the patient's medical file or any part of its contents.

Article (70)

Without prejudice to any severe penalty provided for by any other law, whoever discloses or publishes by any mean or method patients' secrets under any mean or method, whether it was known, discovered, or revealed by them through or because of their work, or the patient entrusted it to them, heard it from others in the cases other than conditions that the law allowed to disclose the secrets, shall be imprisoned for a period that does not exceed five years and by a fine of not more than ten thousand Kuwaiti Dinars.

No criminal case may be filed in accordance with this article except upon a request from the victim, their legal representative, or the Ministry Undersecretary, and in the event of the death of a person who revealed their secrets before disclosure or publication, the request may be submitted by one of their heirs or the Ministry Undersecretary

Article (71)

Without prejudice to any more severe penalty stipulated in another law, whoever physically assaults the practitioners while performing their job or because of such shall be punished with imprisonment for a period not exceeding five years and a fine not exceeding ten thousand Kuwaiti Dinars or either of such two penalties.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (69)

Without prejudice to any more severe penalty stipulated in another law, whoever commits one of the following acts shall be punished with imprisonment for a period not exceeding five years and a fine not exceeding ten thousand Kuwaiti Dinars or either of such two penalties:

1 - Practicing the profession of human medicine or dentistry or one of the allied professions for them without obtaining a license to do so, or under a license that has been canceled, withdrawn, refused to renew, or more than one hundred twenty days have passed since its expiration, to be calculated from the day following the date of expiry.

2 - Establishing, operating or managing a private health facility without obtaining a license permitting this, or under a license that has been canceled or withdrawn.

3 - Providing incorrect data or resorted to illegal methods when requesting or renewing the license, which resulted in granting them a license to practice the profession of human medicine or dentistry, or one of the allied services.

4 - Using brochures, banners, billboards, or any other means of publication, advertisement, or any other means of social media that would delude or lead the public to believe that they are entitled to practice the profession of human medicine or dentistry or one of the allied professions for them contrary to the truth or what is established in the license granted to them.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Chapter VII

Penalties

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

4 - Notifying physicians, patients and others who are interested in the matter of the instructions, decisions, or Ministerial regulations issued, while keeping copies of them with the management of the health facility.

5 - Maintaining all health data and records stipulated in the laws and decisions issued by the Ministry.

6 - Providing the health facility with the equipment, tools and kits specified by the Ministry in addition to the medicines and the quantity permitted.

Article (68)

The health facility owner and its director shall refrain from the following:

1 - Employing any physician, nurse or other practitioner of allied professions before obtaining a license to do so from the competent authority in the Ministry.

2 - Preventing practitioners working at the facility from providing the necessary care for the patient or injured person who arrives to it in case of general disasters and emergency situations.

3 - Accommodation or residence of patients or conducting any surgery in health facilities that the Ministry does not allow.

authority shall be notified, taking into account compliance with the aforementioned procedures and conditions stipulated in Law No. (36) of 1969 Regarding Regulating the Registration of Births and Deaths.

The diagnosis of death is carried out according to the criteria and after following the medical procedures that are determined by the decision of the Undersecretary.

Article (67)

The health facility owner and its director shall comply with the following:

1 - Organizing medical services, healthcare and providing them to all patients without any discrimination, taking into account the priority of some groups of patients whose health condition necessitates such in accordance with established medical principles and standards in such cases and circumstances. This includes giving priority to the elderly to receive treatment, preventive and counseling services in the centers and health facilities, hospitals, and allocating places and parking for them in accordance with Law No. (18) of 2016 regarding Social Care for the Elderly.

2 - Providing the necessary support and assistance to the medical staff and patients and facilitating procedures for patients and their families while safeguarding their rights and taking into account their awareness and guidance.

3 - Taking the necessary arrangements to provide services and take into account people with disabilities as determined in accordance with Law No. (8) of 2010 Regarding the Rights of Persons with Disabilities.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

The director of the health facility may discharge the patient from it by a decision issued by him/her based on a report providing that the patient is given the necessary medical treatment and the stability of their health condition. Three specialized physicians shall approve their discharge, provided that they are among the supervisors, officials or those familiar with the patient's condition and treatment and that their signatures shall be affixed on the report. The decision shall take effect two days after its issuance and after the patient or his legal representative has been notified with it.

In all cases, patients who are unable to take care of themselves shall not be permitted to be discharged unless it is proven that the necessary healthcare has been provided to them after their departure from the health facility.The facility's management shall verify this, and it may seek the assistance of other government agencies in this regard.

The foregoing does not prevent the patient from being transferred to another health facility or from taking other measures or procedures.

Article (66)

In the event of the death of a person in a health facility or if he/she reached it deceased, the physician and all members of the direct medical team of the condition as well as those in charge of managing the health facility shall have the duty to verify the cause of death. After confirming the death, the family of the deceased and their relatives shall be notified in an appropriate and suitable manner.

If signs or circumstances were found that trigger suspicion that the death is a criminal act, the competent investigation

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

6 - If the operation of the facility is proven for other than the purpose for which the license was granted.

7 - If the facility is translocated from its place to another place or was rebuilt without obtaining a license for that.

Article (64)

The Ministry has the right to control and inspect all health facilities at any time.

The Minister may delegate or assign a committee(s) to whom he/she deems appropriate from among the employees working for the Ministry who are not authorized to practice the profession in the private sector to conduct inspection, examination, auditing and follow-up on health establishments including all of its facilities.

They shall have the right to enter, examine them, request data and information, access their health records, examine and take samples for the purpose of analysis and auditing, in order to prepare reports of observations and violations and to file records of crimes. In order to perform their duties, they may seek the assistance of the police force. The officer authorized or mandated by the Minister shall have the judicial enforcement status in accordance with the provisions of the law and other relevant laws in addition he/she shall report the records issued by the committee(s) to the Ministry in order to take the legal procedures regarding such.

Article (65)

The patient shall be discharged from the health facility after receiving the necessary medical care and services for their condition and as soon as he/she is allowed by the attending physician or the supervisor to be discharged.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

renewal of the license granted shall be requested at least sixty days' prior the expiry of its period.

Article (62)

The license holder of the private healthcare facility shall not be changed or transfer the license for third parties for any reason unless obtaining the prior approval of the Ministry. If the natural person died, the heirs or one of them shall notify the Ministry of this within ninety days from the date of the death of their inheritor or their legal representative including a request of expressing the desire to transfer within the specified term in accordance with this article and after verifying the availability of the terms required to transfer the license under the Law.

Article (63)

The health facility license shall be revoked in the following conditions:

1 - If the licensee requests its cancellation.

2 - If the facility stops working without an acceptable excuse for a period of more than six months.

3 - If a final court ruling is issued to close, remove or cancel its license.

4 - If it is proven that the license of the health facility's license holder is rented or subcontracting of its director or investing the same by third parties under any form.

5 - If it is proven that the license was obtained through fraud, or deception.

provided that he/she fulfills the same conditions as the director, according to the nature, quality and capacity of its medical services, and the Ministry may add other rules.

Article (60)

The administration of every health facility shall create a registry and database in which all the information related to their patients shall be recorded in a written or electronic file in accordance with the provisions contained in this law. The administration shall maintain such files and protect them from damage and loss. In the event of closing the health facility or changing its activity for any reason, it shall submit the patient's files or copies of them to the patient personally or their family when requested and keep the proof of the same during the period and body specified by the Minister under a decision issued by him/her and their heirs shall comply with such in the event of the death of the licensee.

Article (61)

The private health facility shall place its licenses in a visible and noticeable place. It shall keep licenses to practice the profession for all its workers and visitors, as well as licenses for the use of medical devices and equipment that the Ministry requires for their possession and operation to obtain a special license and a certificate to train workers on them. It shall also present those licenses and certificates upon request by the Control, Inspection and Investigation Committees or the competent authorities in the Ministry.

The private health facility shall create a written or electronic record, or both, to save all the data referred to in this article, and the

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Each hospital or health center shall have the right to open one branch for each governorate, provided that at least one Kuwaiti practitioner works in the branch on full-time or part-time basis. The provision of this Article shall not be applicable to the health facilities owned by the governmental bodies or companies which the State contributes in the same or practice its activity as per the Law No. (116) of 2013 regarding Encouraging Direct Investment legislation.

It is prohibited for the licensed practitioner to use their license to obtain a license for more than one hospital or to combine a license for more than one health center of the same type.

Article (59)

The license holder of the private health facility shall appoint a director who shall be technically responsible. Further, he/she shall actually supervise the management of its medical business, in accordance with the following rules:

1 - He/she shall be a practitioner and licensed to practice.

2 - Never found guilty of a crime of dishonesty or breach of trust.

3 - That the period of his/her residency in the State shall not be less than nine months of every year.

4 - He/she shall not be a director of more than one health facility or more than one branch.

5 - He/she shall have experience in the field of administration or facility activity.

6 - Obtaining the prior approval of the Ministry.

The Ministry determines the conditions and private health facilities in which it is necessary to appoint a deputy for the director,

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (57)

The private health facilities shall fulfill all the conditions on the basis of which the license was granted throughout its validity period. No amendment may be made to them except after obtaining the approval of the Ministry. The Ministry may amend the conditions in accordance with the requirements of the public interest and the licensee shall implement them within the period specified in the decision after granting a reasonable and sufficient time to implement the new conditions.

Article (58)

The Ministry shall be responsible for classifying all types and categories of private health facilities and determine the required procedures and requirements that shall be fulfilled by the applicant for licensing and the rules regulating the work of each of them in order to achieve its objectives in accordance with the requirements of the public interest.

To grant a license to open a private clinic or poly-clinic to a Kuwaiti physician or more who is licensed to practice the profession. The physician shall not be allowed to open more than one clinic or poly-clinic. Further it is prohibited to open a branch to this clinic or poly-clinic.

It is required to open a hospital or health center that the license to practice the profession shall be granted to a Kuwaiti national or a legal person. In case of the legal person, the owner or one of the partners shall be Kuwaiti practitioner who is licensed provided that his/her specialty and professional level is suitable with the nature and the type of the facility's work in accordance with the controls specified by the Ministry.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (55)

It is prohibited to establish, operate or manage any private health facility or open one or more of its branches without obtaining a license from the Health Licenses Department.

Private health facilities shall insure with a licensed company against the risks arising from buildings, devices, machines and medical equipment, provided that they include patients, accompanying persons, their workers, and their visitors.

Article (56)

All private health facilities to be licensed and upon the renewal of their license shall be in a building or place prepared, equipped and prepared in terms of construction, design and operation in proportion to the nature, type and size of health services provided by the facility, taking into account the provision of pollution prevention, infection and fire control systems and safe disposal of medical waste facilities. Further, to provide all the necessary requirements for purification, sterilization, hygiene, safety, and healthy environment in the facility to protect its workers and others from diseases and harms.

It shall also provide guarantees to ensure the facilitation of rescue procedures and the necessary first aid when needed in the facility. A decision shall be issued by the Minister explaining all those conditions, specifications and requirements that shall be provided in health facilities.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Chapter VI

Health Facilities

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

accordance with what the Council of Ministers determines under a decision from it.

Article (54)

A special record shall be created to record all complaints data, reports, cases, communications, decisions, and judicial rulings related to errors and liability of practitioners and health facility owners and directors.

All data of the parties to the complaints, minutes and cases shall be recorded and kept with MLA so that it can summon them and notify them in implementation of the provisions of this law.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

to examine the objection, to be formed according to the conditions and considerations it deems appropriate in a manner that does not contradict with the provisions prescribed hereby.

The report issued by the committee after examining the objection shall deal with the response to the objections raised, and that report shall be final. The concerned parties shall be notified by it during the period and in the manner prescribed in this law.

MLA shall keep true copies of all reports issued by its committees.

Article (50)

All governmental and private health authorities and establishments shall implement the decisions and penalties issued hereinunder.

Article (51)

MLA, his/her deputy, its employees and members of its committees shall abide by the confidentiality of the information they obtain or review within the scope of the performance of their work even after the completion, abandonment, or stopping of the performance of those works. They shall not use this information except in accordance with the Law.

Article (52)

Interference in MLA's work or its committees shall be prohibited from the technical aspect or obstructingitswork flow.

Article (53)

Committee members shall be granted financial rewards for their work in each committee after the completion of its performance, in

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

days from the date of its formation, after receiving the mandate or request. The committee may request an extension to issue the report for a similar period or less, provided that the report is sent upon completion by the committee to MLA confidentially.

The report shall include the procedures carried out by the committee, the finding it concluded, the reasons and evidence on which the findings was based, and the response to the requests, observations and objections received and submitted to it.

Each committee shall decide its business expenses in a separate report than its technical report under a decision by the MLA president.

Article (49)

The complainant shall have the right during the investigation to review the medical files, reports and evidence presented.

Concerned persons may present their defenses, observations and objections to the committee during consideration of the subject.

MLA shall deliver to the concerned parties a copy of the committee's report immediately upon its issuance, or notify them of its issuance within a period not exceeding thirty days. MLA may seek the assistance of government agencies or commercial companies to implement the notice.

Concerned parties may object to the report with MLA with a reasoned memorandum within fifteen days from the date of receiving the report or being notified of its issuance.

The report shall be final if no objection was submitted for it during the aforementioned period. If any of the concerned parties object to the committee's report within the specified period, MLA must re-examine the matter again by assigning another committee

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

MLA and respond to its requests and implement them in accordance with the applicable laws.

The committee shall have the right, through MLA, to communicate with foreign bodies, agencies and centers specialized in the medical, health and scientific fields for the purpose of assistance, help or advice.

Article (46)

MLA president may, under a reasoned decision issued by him/her, suspend the license to practice the profession in the government and private sectors temporarily for a period of thirty days, and he/she may renew the suspension for a similar period or for two consecutive periods with a maximum of (ninety days) until the violation attributed to the suspended person be decided, provided that the violation is severe, dangerous, or frequent, and that there are serious preliminary evidence indicating its occurrence and committing it.

MLA shall notify the suspended person, Health Licenses Department, and the health facility where they work and whenever renewed.

The payment of the salary of a practitioner shall not be suspended during the suspension period.

Article (47)

The committee, through MLA, may request the Public Prosecution or the court to order the bodies and individuals to implement its decisions that it deems necessary to perform its duties.

Article (48)

The committee formed by MLA shall issue a detailed report on the subject presented to it within a period not exceeding ninety

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

The committee's meetings, minutes, decisions and reports shall be confidential, and the information contained therein may not be disclosed, used or published except in accordance with provisions hereof.

The committee shall summon and hear the statement of the patient, their family or their legal representative, as well as the practitioners "complainant" and all those who require hearing their statement from the concerned medical staff and witnesses.

The committee has the right to carry out the procedures of medical diagnoses and examination, or to assign this to any competent authority.

The committee may invite to attend its meetings those whom it deems to seek assistance from without having the right to vote, and statement may be delivered before the committee formed by MLA after taking the oath.

A representative of the legally licensed medical professional societies may attend the committee's meetings. Such representative shall have the right to submit any observations or written information to the committee.

If the offender does not appear before the committee despite being served with a notice, the report may be issued in his absence, even if it includes the imposition of a disciplinary action against them.

The committee's decisions and report shall be issued after approval and signature of the majority of its members.

Article (45)

The committee shall have the right, through MLA, to request the data, information and documents it deems necessary to perform its duties, as well as request to provide it with a technical opinion from any government or private entity. Such bodies shall cooperate with

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

4 - Death or illness that prevents the performance of the committee's work.

5 - Proven guilty as per court order by a crime of dishonesty or trust.

Article (43)

MLA president or their deputy shall verify the lack of conflict of interest between the candidates to the membership of the committee and the subject presented including its parties. They may communicate with the competent bodies to provide them with the details and information required to verify such terms or conditions before forming the Committee, whenever possible, then to determine the matter of appointing the committee's member or changing them.

In case of conflict of interest is established between a committee member and a party or the subject under consideration, he/she shall withdraw promptly whether automatically or based upon a request submitted by the competent parties to the MLA president specifying the conflict in terms of interest or relation along with attaching its supporting evidence.

Accordingly, MLA president or their deputy shall appoint an alternative member after verifying the lack of any connection or interest as per detailed in the alternative member.

Article (44)

The meetings of the committee formed by MLA shall be recorded in a special and printed report prepared for this and signed after each session by all the attending members of the committee.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

MLA president may change the number of members of the committee, provided that the number shall not be less than five and that it is formed individually from the categories referred to in this Article and shall be selected as per the nature of the subject presented and its effect.

Article (40)

MLA may seek the assistance of any medical, professional or public authority to provide it or suggest the names of physicians, experts or specialists to consider the subject presented to MLA.

Article (41)

No member of the committee formed by MLA may participate in deliberations, vote, or take any action or decision, or express an opinion in a case presented to the committee in which he has a direct or indirect interest, or has kinship or marriage relationship to the fourth degree in addition to legal or professional dispute or commercial or professional business whether previously or currently.

Article (42)

The members of the committee formed by MLA president or their deputy may not be changed during the course of carrying out its work except in cases that necessitate this, including:

1 - A case of conflict of interest that is discovered after the formation of the committee, in the manner set forth in this law.

2 - The resignation or withdraw of a committee member.

3 - The absence of a committee member for more than three meetings without a serious and acceptable excuse.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

MLA shall have a General Secretariat that develops the agenda of its committee's meetings, directs invitations, preserves documents, and organizes all its affairs and everything necessary for the conduct of its and its committees' work.

The General Secretariat shall be responsible for assisting the MLA president, their deputy and who acts on their behalf, and following up on the implementation of their decisions.

MLA shall have the right to assign, appoint and contract with whomever it deems appropriate to seek assistance.

Article (39)

MLA president shall form a committee(s) to examine the issues referred to them from the aforementioned bodies, provided that their members shall have experience and competence in what is entrusted to them, as follows:

1 - Three specialized physicians or have sufficient medical experience to decide the subject presented to MLA.

2 - A lawyer from the Fatwa and Legislation Department whose level shall not be less than an assistant counselor or a professor of law from a law school or any other specialist in the field of law with practical and professional experience not less than fifteen years.

3 - A medical expert from a medical college who specializes or has experience in the subject area presented to MLA.

4 - A physician specializing in occupational health.

5 - Coroner.

MLA shall appoint for each committee a legal researcher to assist it in carrying out the legal procedures, and an administrative employee to carry out secretarial work.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

budget. MLA shall be presided by a full-time physician whose level is not less than a consultant physician appointed at the rank of Ministerial Undersecretary. A decree-law shall be issued to appoint the president and his deputy a consultant physician appointed at the rank of Assistant Ministerial Undersecretary from the Council of the Ministers based upon the nomination of the Minister for four non-renewable years. The Minister shall seek opinions from leaders in the Ministry and relevant public benefit associations before nomination.

The MLA's president shall represent the MLA in front of third parties. MLA and its committees shall have an independent headquarters to be determined by a decision of the Council of Ministers.

Article (37)

MLA shall be exclusively competent and through the committees it forms to express expert opinions on all issues presented to it including complaints, records, communications, reports, cases, and lawsuits related to medical errors and professional violations committed by practitioners or owners of health facilities, its directors in terms of whether or not the medical error or the professional violation is investigated, whether in the governmental or private sector. Further, to determine the aspect and nature of the error and the violation, if it is proven. Furthermore, to assess the damages resulting from such error or violation and to determine the consequences and impose the disciplinary penalties prescribed herein in accordance with the severity, nature and frequency of the violation or the error, as the case maybe.

Article (38)

MLA vice president shall have the right to exercise all the powers stipulated herein in the absence of the president or upon their authorization by a decision or a written assignment for such.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

or restriction of the aforementioned liability cases or an exemption from them shall be null and void.

Article (35)

The Ministry and other government agencies providing health services are obligated to implement the final judgments issued against its practitioners for their personal errors by paying from the special item of the budget of the entity to which the practitioner of the profession belongs, or from the Personal Medical Errors Compensation Fund which is created by a decision of the Minister, provided that a value is specified in it and the conditions and portions of the monthly subscription that the practitioners of the profession abide by to promote the fund, and the subscription value is not refunded by them, and the Ministry has full rights to administer and dispose of it.

The Ministry may seek the assistance of other institutions, agencies, or government companies to take over the management of the aforementioned fund, and it may also add to the fund the subscriptions of practitioners working for other government agencies.

The Ministry may not recourse against the practitioner who is subscribed with it.

Medical Liability Authority

Article (36)

An agency calledthe Medical Liability Authority("MLA") shall be established and shall have the legal personality and an attached

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

6 - Using medical devices, equipment, machines, or tools without knowledge or adequate training for their use or without taking the necessary precautions to prevent harm as a result of this use.

The physician shall not be liable in case of the following:

1 - If it is proven that the harm caused to the patient was due to the patient's own actions or negligence.

2 - If it is proven that the harm suffered by the patient was due to the patient's refusal or abstention from treatment or failure to follow the instructions issued to him/her by any specialist physician who supervises or initiates his/her treatment, provided that the above is proven in his medical file in a timely fashion.

3 - If the harm occurred to the patient as a result of hiding essential information related to his health condition from the physician who undertakes or supervises his/her treatment.

4 - If the harm resulted from a facility error or an external cause beyond the physician's control.

5 - If the harm was due to the recognized medical effects and complications or due to non-expected complications in the field of medical practice.

6 - If the physician follows a certain medical method in diagnosis or treatment in contrast to other physicians in the same specialty, as long as the method followed is consistent with the medical principles recognized in this field.

7 - If the harm occurred while the physician was performing their duty of assistance in the event of disasters or public emergencies.

The practitioners of this field shall be bound by the same obligations of the physician, to the extent that it can be applied to them, and every agreement or condition that includes a limitation

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (34)

The physician shall not be questioned about the patient's result as long as he/she has taken the necessary care and resorted to all the means available which the physician possesses and expected to be followed by any physician in the same circumstances in accordance with his/her specialty according todegree, educational, practical and professional level upon the diagnoses of the disease and treating such.

The physician shall be liable in case of the following:

1 - If he/she committed an error as a result of breaching or ignorance of the proven technical standards and basic rules of medicine, or negligence in implementing the same.

2 - Conducting research, experiments or applications on the patient's body that he/she is not authorized to do by the competent authority in the Ministry or without obtaining the patient's prior and explicit written consent.

3 - If it is proven negligence or failure of the physician to take the necessary care and follow-up of the patient's health and treatment.

4 - Performing any medical work for a patient in violation of the regulatory decisions issued by the Ministry in this regard.

5 - Conducting an operation, prescribing, or applying, or providing treatment to a patient without being a specialist and qualified for that.

Chapter V

Medical Liability

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

5 - Obtaining a safe and effective health environment inside the health facility during the period he/she receives medical services by the practitioners.

6 - Obtaining the translation services available at the expenses of the health facility as the case may be.

Article (32)

It is prohibited to conduct any research, experiments, or scientific or practical applications in the medical field on the human body except after obtaining a prior and explicit written approval from the patients or their legal representative, in accordance with the regulations, conditions and procedures and with a license from the authority specified by the Minister in a decision issued in this regard.

It is prohibited to conduct any operations, research, experiments or applications related to human cloning operations.

Article (33)

The patient or their legal representative has the right to:

1 - Obtaining information related to the medical services provided by the concerned health facility, the approximate financial costs for the treatment, and the amounts incurred by the insurers from such costs.

2 - Obtaining the medical services available in the health facility by a specialized medical team who is scientifically, practically and professionally qualified in accordance with the applicable laws, regulations and decisions.

3 - Knowing the names, functions and roles of physicians or other practitioners of allied professions who provide the healthcare services to him/her.

4 - Knowing the treatment plan developed by the medical team treating the patient, the date of his/her transfer and discharge from the health facility and, to follow his/her health condition during periodical review after discharge from the hospital.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

instructions must be verified and documented in the medical file of the patient. It shall include the following:

1 - Appointing one or more fully qualified persons or a specific body to legally represent the patient in the dealing and taking medical procedures that they specify, and in this case, it is required to get written consent of that person or that body before it is accepted.

2 - Rejection or acceptance of all or part of any medical procedure determined by the patient after being informed of its medical importance and its impact on their health condition.

3 - Not informing them of the diagnosis of their health condition or its developments and withholding it from them, provided that theyare not a carrier of an infectious disease.

Article (30)

The patient shall have the right to reject or rescind informed consent or prior instructions at any time without a reason. The medical team and the management of the health facility shall respect their will and record this in their file after informing them of the consequences. This shall be conducted under the same procedures required for its acceptanceaccording to this law.

In the event that the patient refuses or rescinds from any medical procedure, the physician shall carry out their duties towards the patient by offering medical alternatives to take care of their health.

Article (31)

The legal representative of the patient shall be provided with all medical information. The minor may be provided with all or some of the information, according to their age and mental capacity.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

status shall be documented. The file must include the procedures, examinations, and diagnostic investigations that were conducted for the patient, the results and diagnoses that resulted from it, treatments and instructions, reviews and follow-ups that have been received, as well as documentation of permanent and temporary medical devices, equipment and tools that have been installed and used on the patient's body.

The patient or their legal representative shall be entitled to request obtaining a detailed or brief medical report according to the purpose of the report, and within the limits of their request from the treating physician or the supervisor, of their condition or whoever is assigned by the facility management to do so. The physician in this case shall provide them with the report based on their medical file provided that a written request shall be submitted from them or their legal representative to the facility's management, and a copy of that report submitted to the patient shall be kept in the medical file.

The patient shall be entitled to request obtaining a copy of the reports, results of examinations, diagnostic investigations, or treatments, as well as their medical bills and fees, and the health facility management shall provide them with what was requested, and the Minister issues a decision determining the fees and procedures regulating the above.

Article (29)

Upon entering the health facility, the patient shall give prior instructions regarding taking decisions related to their health condition, after verifying their mental fitness as described in Article (12) of this Law, and provided that it is written down in accordance with the form prepared for it by the Ministry, and all procedures and

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (26)

The patient has the right to receive medical services and comprehensive health care in accordance with medical principles and developments, including prevention, diagnosis, treatment, rehabilitation, awareness and guidance.

Article (27)

The patient has the right to be fully and honestly informed about everything related to their health condition in accordance with the provisions of Article (10) of this Law. The physician shall be accurate and honest in informing the patient about the disease, its nature, stages, causes, potential complications that are not rare, diagnostic procedures, treatment methods, benefits and risks of each and informing them of the appropriate alternatives and available options in a decent, simplified and clear manner, to the extent that his physical and psychological condition permits. If new developments arise that require taking new decisions, the patient or their legal representative must be informed of them, as required by the circumstances of the case except in emergency cases.

Article (28)

Each patient shall have a file of his own at the health facility that provided him/her with treatment, advice, service, or health care, in which all information and data related to the patient and his health

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Chapter IV

Patient Rights

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

The Ministry shall regulate the licensing and practice of traditional and complementary medicine in accordance with the terms and conditions specified by a special regulation issued for this.

Article (25)

A permanent committee shall be formed in the Ministry by a decision of the Minister to develop regulations and guidelines and to propose the issuance of regulations and guides related to the ethics, morals and customs of practicing the profession, updating and developing them in line with local and international developments and following up on their implementation, provided that the membership of the committee represents colleges of medicine and government medical sectors in the various ministries, the private medical sector, and professional societies of public benefit related to healthcare provision.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (23)

All surgical operations or medical interventions, according to the type, specialization, and case, are subject to the conditions, regulations and standards determined as per Minister's decision as the case may be, and after consulting the heads of the relevant departments in the government sector, and consulting with staff in the private sector in the same field.

Provided that the practitioner of aesthetic plastic surgeries and interventions shall conduct them according to their licensed specialization, and to be qualified for that in accordance with the requirements and standards that regulate them, and a special decision for this is issued by the Minister. In all cases, they shall obtain the informed consent of the patient in writing accompanied by drawings, pictures, measurements and all relevant documents to the agreed upon procedure, and their obligation shall be practiced with the due diligence care.

Article (24)

Home and remote medical services and healthcare may be provided, utilizing artificial intelligence, advanced technologies, modern communications, digital means, and electronic media, and the Ministry shall set the necessary conditions and regulations for this.

The Ministry shall determine the basis, standards, and technical and administrative procedures necessary to regulate dealing with issues of stem cells, tissues, embryos, artificial insemination and fertilization, to provide safe and proper treatment, in accordance with the public policy in the State.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

treating the patient or following up on their condition, provided that this shall be recorded and kept in their medical file or kept in any other safe place that maintains privacy and protects the confidentiality of their data.

A practitioner of the profession may perform any type of imaging for the purpose of education, documentation, research, or scientific publication, or for the exchange of experiences, or information in the medical field, or for health awareness, provided that the patient has obtained written and explicit consent. The consent shall include the purpose and limits of use and publication, taking into account non-disclosure of the personality and identity of the patient whenever the interest in question is absent.

Third parties shall not take photographs of the patient or the practitioner of the profession while they are in the health facility for any reason, or by any other means, except after obtaining prior written consent from the patient or practitioner on the one hand, and from the management of the health facility on the other hand.

Article (22)

The physician shall write the prescriptions, reports, and medical certificates that theyare specialized in or assigned to in a clear and accurate manner and in accordance with the recognized professional principles in the medical field, and are prohibited from giving a prescription, report, or medical certificate contrary to the truth.

In all cases, they shall record their name, description, professional level, the authority in which they work, and the date and time of issuing the prescription, report or medical certificate, and they must sign that with their signature, in which a copyshall be kept in the patient's medical file.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

and indicate the type of correction, its date, and its supporting basis in the patient's old birth record with the Ministry of Health.

10 - According to the correction certificate referred to in the two previous subparagraphs, a request regarding a change of name shall be submitted to the committee stipulated in Law No. (10) of 2010 Regarding the Regulation of the Procedures for Paternity Claims and the Correction of Names, provided that choosing an appropriate name, suitable for his/her social class and not repeated among his siblings. The committee issues its decision on the request with brief reasons, and the patient or his/her legal representative shall be notified of it when visiting the aforementioned committee, which shall deliver him/her a true copy of the decision. In the event of approval to change the patient's name, the date and wording of the decision is published in the Official Gazette.

Article (20)

The physician shall not perform a medical, surgical or therapeutic action for any person if it would lead to non-childbearing permanently, unless it is for a considered medical necessity to avoid certain harm to the patient, and in this case the physician shall obtain the express written consent of the patient and that the request and the medical necessity shall be recorded in the patient's file.

Regulations for Practicing the Profession

Article (21)

The physician may perform all kinds of imaging required to practice the medical profession for the purpose of diagnosing or

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

4 - To submit the request for correction in writing and explicitly from the patient or their legal representative to the Undersecretary of the Ministry of Health and attach to the request all available documents and reports.

5 - The approval to conduct this process shall be issued by a medical committee formed by the Minister from three specialized physicians, provided that the chair shall be should be at the same level of consultant physician, and the decision is written and signed by all members of the committee, including specifying the patient's gender and agreeing to the correction process in accordance with the medical protocols approved in this regard and patient's interest.

6 - The committee must seek the assistance of a psychiatrist to perform the necessary psychological preparation before and after the procedure.

7 - The committee issues a medical report on the patient's condition and gender within two weeks of the date of the correction process, and on the light of which the official documents are amended and corrected.

8 - The Ministry shall issue a correction certificate that includes all the data of the patient's old birth certificate, indicating the gender before and after the correction process, the date of correction, and the results, and a summary of the decision and report data of the committee is written in it. The data of the birth certificate shall be legally recognized by all authorities.

9 - The Ministry shall issue the correction certificate referred to in the previous subparagraph within a period not exceeding two months from the date of the correction process, and to record all data and procedures that have been carried out in a special record with it,

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

committee, the procedures to be adopted, and the necessary and approved medical standards to conduct this operation, in addition to the rules regulating cases of emergency.

Article (18)

The practitioner of the profession shall not have the right to end the life of the patient, regardless oftheir health condition and whatever the cause, even at the patient's requests.

The competent physician or therapist may give the patient medicines and drugs to reduce the pain and suffering of the patient, or to increase tolerance, provided that they are licensed and in accordance with the followed and approved medical regulations and guidelines and by a decision issued by the ministry.

Article (19)

It is prohibited to perform all operations, surgeries and medical interventions that may lead to a change in the gender of a person, but it may be performed for the purpose of correcting the gender. Such operation shall only be performed in governmental hospitals affiliated to the Ministry, and in accordance with the following regulations and procedures:

1 - That the person's gender affiliation is ambiguous and suspicious between masculinity and femininity.

2 - That they have physical features that are contrary to his/her physiological, biological or genetic characteristics.

3 - That the first and second items of this article be verified according to medical reports issued by the Ministry.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

devices, machines, equipment or tools related to health or aesthetic aspects that affect the human body before obtaining a license to do so from the competent authority in the Ministry, provided that a decision be issued by the Minister.

No third parties may conduct a questionnaire or survey or to provide offers, services, or advertisements within the health facility, unless prior written approval is obtained from the facility's management to allow this.

Article (17)

No physician shall be allowed to conduct abortion to any pregnant woman with the exception of the following cases:

1 - If an abortion is necessary to save the mother's life.

2 - If continuing pregnancy shall seriously harm the health of the mother.

3 - If it is scientifically proven that the fetus will be born with severe physical deformity or mental deficiency, from which there is no hope of recovery, after obtaining the prior written and explicit consent of the husband and wife to abortion.

The abortion shall be performed according to the provisions of this article in a governmental or private hospital, and it is performed based on written approval signed unanimously by a medical committee formed by the hospital director of three physicians specializing in the field of gynecology and obstetrics, provided that the chairman shall be a consultant physician, and the committee may seek the assistance of the physicians it needs in other disciplines.

A decision shall be issued by the Minister regarding the conditions that shall be met by the members of the aforementioned medical

reasons and justifications for this abstinence, except in emergency cases in which it is obligatory that the physician can provide necessary medical assistance and perform first aid for the patient or the injured unless it is assured of the presence and follow-up of specialized physicians able to provide the medical service and health care needed by the sick or injured.

Article (15)

A practitioner of the profession is prohibited from announcing the prices of the services performed, or any product, treatment, or health device by any means of publication or advertisement , except after obtaining the approval of the competent authority in the ministry, and it is permissible to a practitioner of the profession to declare themself, their specialty, their workplace, and the services they perform after obtaining a license to practice the profession and during the license period,the above applies to all health facilities.

In all cases, public morals shall be observed, the ethics of the profession adhered to, the patient's privacy in advertisements preserved while refraining from claiming preference or precedence in providing medical services or providing health care, and the advertisement must not contain any offense to any patient, practitioner of a profession, professional body, or health facility.

A decision shall be issued by the Minister to define and regulate the rules, conditions, fees, and controls for advertising, and to specify the competent authority in the Ministry to consider the advertisement requests, the procedures for submitting them, study and issue the necessary approval for them.

Article (16)

No one may advertise by any means or method about medicines, preparations, mixtures, formulations, stimulants, special foods,

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

sure is limited to the authorities specified by the Ministry and in accordance with the provisions of Law No. (8) of 1969 Regarding Preventive Health Procedures from Communicable Diseases.

5 - The patient's consent in writing to disclose his/her secret to the person or entity and according to the scope that theyspecifiy.

6 - The exchange of information and data required as per professional standards, whether it is between the medical staff, or with the administrative body of the health facility, or with the patient's family, or their legal representative in cases that require this, provided that this shall be between them in the most restricted manner and as required to perform their duties and tasks.

7 - Cases of violence and ill-treatment of children in accordance with the provisions of Law No. (21) of 2015 regarding the Rights of the Child.

8 - Cases of negligence and violence to the elderly according to the provisions of Law No. (18) of 2016 Regarding Social Care for the Elderly.

The Minister may issue a decision specifying the cases to be reported, the entities to be notified, and the procedures to be followed.

Prohibitions to Practicing theProfession

Article (14)

The physician is not allowed to refrain from treating or assisting any patient or injured person, and provide the necessary care, unless the case is completely out of the area of specialization, or has serious and reasonable

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

In all cases, the physician shall carry out this evaluation and procedure in the presence of two witnesses from physician or those practicing allied professions for the medical profession, and to record this in the patient's medical file.

Obligation Not to Disclose Patient's Secrets

Article (13)

The practitioner shall not disclose the patient's secret, whether this secret was known to them or was discovered through the practice of their profession, or if the patient has entrusted them with it, or heard of it from others. This prohibition applies to all those whose knowledge comes into contact with the secret among the workers in the concerned health facilities or other authorities, however the secret may be disclosed in the following cases:

1 - In implementation of a written order issued by the court, the public prosecution, or one of the competent investigation authorities, or when appearing before those authorities.

2 - Disclosure of marital medical matters and matters related to one of the spouses to the other spouse, and disclosure to one of them shall be personal after obtaining consent of the concerned spouse. This consent shall not be required if the disclosure was made to avoid a serious health risk.

3 - Disclosure to the competent official authorities with the intent to prevent the commission of a crime or to report it.

4 - Reporting a communicable disease according to the laws and regulations issued in this regard that must be followed, and disclo-

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

The patient's legal representative may delegate a person to assume full health care responsibility, including giving informed consent for the patient who has not reached the age of eighteen years, male or female, on a temporary basis, provided that theyare related to the father or mother up to the second degree, provided that this is done according to an official power of attorney notarized by the competent authorities in the State.

In all cases, if approval is not obtained in accordance with the provisions of this law, the caring physician for the case shall refer the matter to the director of the facility to take the appropriate decision, taking into account the patient's interest.

Article (12)

The physician shall verify the patient's mental capacity before obtaining informed consent or giving prior instructions regarding decisions related to their health in accordance with Article 30 of this Law, by verifying the following:

1 - The patient shall be aware of time and place, their personal identity, and the identity of those around.

2 - The patient shall be able to understand and comprehend the nature of the disease, the options available for treatment, and the known and potential complications of each of the treatment options, in proportion to their age, degree of education and the nature of their work.

In case of failing to fulfil any of the said two conditions mentioned hereinabove, the patient shall not be deemed in a fit condition that allows him/her to issue the informed consent or express previous instructions.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

6 - The legal representative of the Ministry of Social Affairs and Labor regarding those who are under its careor who are housed or admitted to it.

7 - The custodian, if the patient is under the age of eighteen years, whether male or female, and is in custody in accordance with the provisions of Law No. (80) of 2015 Regarding Family Custody.

8 - The mentally and emotionally compromised patientwho is unable to make decisions related to their health, in this case, the provisions stipulated in Law No. (14) of 2019 Regarding Mental Health shall be taken into consideration.

Informed consent shall be issued for every new, unscheduled medical act, and the Ministry prepares the form for informed consent, and a decision is issued by the Ministry specifying medical services and primary healthcare.

If the father, mother, or the legal representative of the minor, custodian, or relative refuses to approve the medical procedure and the patient's health and physical integrity will be endangered as a result of that. The physician in charge shall refer the matter to the director of the health facility or their representative, in order to form a committee of three specialized physicians provided that its head shall be at the level of a consultant physician to take over the provision of the necessary care for the patient and take whatever it deems necessary.

If the consent of the patient or their legal representative cannot be obtained in a timely manner in cases of accidents, emergencies, or critical situations that require immediate or necessary medical intervention to save the life of the patient or one of their organs, or to avoid serious harm or danger resulting from delaying medical intervention, the physicianshall perform medical work without obtaining that consent.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

4 - Uncommon potential complications during and after medical work.

Article (11)

The informed consent shall be issued from:

1 - The patient themselves if married or has completed eighteen years of age, whether male or female, or whoever represents them legally. If their condition does not allow them to do so, informed consent may be issued from the father, mother or spouse or from adult relatives of legal age up to the second degree, whether they are male or female or his legal representative.

2 - The father or the mother if the patient is under the age of eighteen years, whether male or female, or one of their adult relatives up to the second degree, whether they are male or female, or legal representative.

3 - The patient themself if they have completed the full fifteen years, whether male or female, in terms of receiving medical services and primary healthcare, except for cases that require overnight stay for more than 24 hours in the health facility.

4 - The patient themself has completed twenty-one years of age in relation to procedures for aesthetic plastic surgeries and interventions. If they have not completed twenty-one years, the consent shall be issued by the father and mother jointly, or by whom of them was then alive or the legal representative.

5 - The same person if they have completed twenty-one years of age in relation to organ transplantation. Whoever has reached eighteen years of age may donate to one of their relatives up to the second degree, subject to the provisions and procedures of the law regulating organ transplantation.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

9 - Respond to the call without delay in cases of emergency, disasters and wars, even if they are outside their official working hours or during their authorized holidays.

10 - Record the patient's health status and his/her medical history.

11 - The use of diagnostic and treatment methods available and necessary for the condition and the use of medical devices, tools and equipment in accordance with the rules, controls and procedures regarding its technical use.

12 - Accuracy in clarifying and transmitting medical information and data when directing health advice or guidance to patients or the public, according to his/her competence or the requirements of his work and the nature of his/her job.

Informed Consent

Article (10)

The physician shall obtain the patient's informed consent, and inform him/her honestly with the following:

1 - His/her entire condition, stages and causes.

2 - The medical, diagnostic and therapeutic means and procedures that shall be taken according to the patient's condition. Further, indicating the benefits and risks of each, and an introduction to the appropriate alternatives and options available in a decent, simple and clear manner, to the extent that his/her physical and psychological condition permits.

3 - The treatment plan to be followed.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (9)

The practitioner of the profession shall adhere to the following:

1 - To perform their work duties in accordance with the public and technical principles recognized in the field of medicine and its basic rules, and in accordance with their degree, level, scientific and practical specialization and professional experience in their performance.

2 - Observe compliance with applicable laws, regulations and decisions related to the exercise of their work in order to achieve the necessary care for patients.

3 - Take all necessary measures to maintain the patient's privacy and dignity without discrimination on grounds of gender, origin, religion, language, or any other basis.

4 - Ensure the exchange of medical information and expertise, and cooperation and assistance between them to take care of patients.

5 - Not to exploit the patient's need for the purpose of achieving a private benefit for themself or for others.

6 - Not to deceive any practitioner of a profession, to diminish their scientific or literary standing, or to repeat rumors that offend them.

7 - To treat patients with care, and to provide them with the required health care without discrimination between them.

8 - Cooperate and seek advice from specialists if the patient's condition necessitate such.

Chapter III

Professional Ethics and Morals

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (7)

The Health Licenses Department may grant temporary and private licenses to practitioners of the profession who visit the Ministry, other government agencies, or a private health facility, in accordance with the requirements and procedures that are regulated and issued by the Minister in a special decision for that.

Anyone who brings a visiting practitioner shall be responsible for compensation for their medical error in facing the injured if they commit the error inside the health facility of the person who brought them or at any other health facility with the consent of the person who requested such, without prejudice to the right of recourse against the perpetrator of the error.

Article (8)

The Ministry shall provide the necessary requirements for training practitioners, students of medical colleges, and students of faculties of allied professions, provided that this is done in accordance with the plans and programs approved by the Kuwait Institute for Medical Specializations (KIMS) or other concerned authorities.

The Minister shall issue decisions regulating education or training in governmental and private establishments, the conditions and controls regulating them, their licenses, and developing controls for the appointment of volunteers.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

on which the applicant or their legal representative received the rejection decision or from the date that sixty days have passed since the submission of the application without a decision.

In this case, the undersecretary decides on the grievance submitted to him/her within a period not exceeding thirty days from the date it was submitted to him/her and with a reasoned decision, and the lapse of this period without deciding on it shall be considered a rejection of the grievance and the decision issued regarding the grievance shall be final.

The concerned party may appeal this decision before the competent court.

The Minister shall issue a decision that regulates the procedures and rules of work and the mechanism for issuing decisions in that Department. It shall specify the types of licenses that it issues, their classification, conditions, controls and fees in addition to the documents required for submitting applications, grievances for the issuance of all licenses and their amendment, as well as the fees determined delay in their renewal.

The practitioner of the profession shall apply for the renewal of the license granted to them by no less than sixty days prior to the expiry of its period.

Article (6)

In order to obtain a license to practice the profession in the private sector, the applicant shall be insured from all the risks and errors of practicing the profession with an insurance company licensed to do so in accordance with the provisions of the laws in force in the State. The health facility owner shall pay and renew the insurance fees for all its employees, and this applies to the visitors practitioners.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Medical Profession.

He also shall issue a decision defining and specifying the conditions and controls for employment and practice of each of such professions to regulate their practice, after consulting the relevant professional public benefit associations.

Article (4)

No person may practice the profession except after obtaining a license to do so in accordance with the provisions of this law.

The license to practice the profession is issued by the Health Licenses Department after obtaining the approval from it or by the undersecretary according to the conditions stipulated in this law and payment of the fees specified by the Ministry.

The Health Licenses Department shall establish a register to record all the data of those authorized to practice any of the professions stipulated in this Law or the decisions implementing it.

Article (5)

Applications related to the issuance of licenses shall be submitted to the Health Licenses Department, and the Department shall decide on the request by a reasoned decision within a period not exceeding sixty days from the date of submitting the application to it. In case of the lapse of such period without a decision, the Application shall be deemed rejected.

Concerned parties may file a grievance against such a decision, under a request that includes the reasons and evidence upon which it is based, accompanied by the documents supporting it, and it shall be submitted to the undersecretary within fifteen days from the date

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

9 - Conducting forensic examinations or the autopsy of dead bodies or giving medical reports in this regard.

Article (3)

The following professions shall be considered allied to the medical profession:

1 - Nursing and allied nursing services.

2 - Oral health and dental laboratories.

3 - Physiotherapy and occupational therapy.

4 - Optics.

5 - Radiology, nuclear medicine and radiation protection.

6 - Medical and health laboratories.

7 - Prosthetics.

8 - Medical emergencies.

9 - Speech and auditory.

10 - Public health.

11 - Therapeutic Diets and nutrition.

12 - Psychotherapy and psychological counseling.

13 - Sterilization.

14 - Other Allied Medical Services as follows:

(Tissue transplantation, organ preservation, electroencephalogram, heart and muscle mapping, anesthesia, artificial heart and respiratory therapy, genetic tests, foot therapy, preparation and control of drugs).

The Minister may add other professions that could be allied to

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Article (2)

Medical practitioner shall be a person who undertakes by themself, through others or by any other means any of the following activities:

1 - Providing medical advice for the purpose of diagnosing or evaluating disease progression, prevention, treatment or improvement of human health.

2 - Prescribing, administering, or applying a treatment for the disease, to prevent it, or to improve human health.

3 - Carrying out any examination, inspection, procedure, intervention, or any medical or surgical act.

4 - Withdrawing and extracting samples from the human body for a medical test with the intention of diagnosis, treatment, prevention, or improvement of human health.

5 - Requesting laboratory tests and evaluating their results for the purpose of diagnosis, treatment, prevention, or improvement of human health.

6 - The use of X-rays and radioactive materials of all kinds for the purpose of diagnosis, treatment, prevention or improvement of human health.

7 - Using physical techniques and materials such as ultrasound, light waves and other materials for the purpose of diagnosis, treatment, prevention, or improvement of human health.

8 - Giving a medical certificate or report regarding the health condition.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

- **Director of the Private Health Facility:** Every person licensed to practice the profession and authorized by the license holder of a private health facility to manage it technically.They shall be responsible for the activity of that facility toward third parties, in accordance with the standards developed by the Ministry.

- **Informed Consent:** The patient or their legal representative accepting the medical procedure required to be taken after being informed and becoming aware of the nature of this procedure in accordance with the provisions of this law and its implementing decisions.

- **Medical file:** A record that includes the patient's personal data and everything related to their health condition and medical history. It includes all medical procedures and services that were performed and provided to them are recorded therein.

- **Aesthetic Plastic Surgeries:** Surgeries and interventions whose purpose is to improve the shape or form of a person based on patient's desire and according to their request and what is permitted by the medical principles and rules, their developments, and the ethics and morals of the profession.

- **Health Licenses Department:** The competent Department in the Ministry of Health to receive all applications related to licenses to practice the profession, licenses to establish, operate and manage health facilities, and any other tasks mentioned in this law or any other law.

Article (1)

In applying the provisions of this Law, the following terms shall have the meanings that are assigned next to each of them:

- **The Ministry**: Ministry of Health.
- **Minister:** Minister of Health.
- **Undersecretary:** Undersecretary of the Ministry of Health.
- **Profession:** The medical profession and allied professions.
- **Medical Profession:** Profession of human medicine or dentistry.
- **Physician:** Every person who has a university degree from one of the faculties of human medicine or dentistry recognized and approved by the competent authorities in the State.
- **Allied Medical Professional:** Allied and assisting professions for the profession of human medicine and dentistry, in accordance with the provisions of this law.
- **Patient:** Every person who receives medical or healthcare services in accordance with the provisions of this law.
- Health Facility: Every place designated and prepared to provide medical or healthcare services to individuals with the intention of diagnosing, treating or preventing diseases, improving health, rehabilitation or convalescence.
- **Private Health Facility Owner:** It is every natural or legal person licensed to establish, operate and manage a health facility excluding health facilities owned by government agencies.

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Chapter I

Definitions

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

- Law No. (74) of 1983 Concerning the Fight Against Drugs and Regulating Use and Trafficking and the laws amending thereof;
- Decree Law No. (48) of 1987 on the Control of Psychotropic Substances and Regulation of Use and Trafficking, amending by Law No. (13) of 2007.
- Decree Law No. (55) of 1987 Regarding Organ Transplantation;
- Decree Law No. (62) of 1992 Concerning Prevention of AcquiredImmunodeficiency Syndrome (AIDS);
- Law No. (15) of 1995 Regarding Combating Smoking;
- Decree Law No. (28) of 1996 Concerning the practice of Pharmacy Profession and Regulation of Drugs as amended by Law No. (30) of 2016;
- Law no. 1 of 1999 on Aliens Health Insurance and the Imposition of Fees Against Medical Services as Amended by Law No. (15) of 2019;
- Law No. (38) of 2002 Regarding Regulating the Health-Related Materials Advertisement;
- Law No. (31) of 2008 Regarding the Medical Examination of those Wishing to Marry before Consummating the Marriage;
- Law No. (6) of 2010 Concerning Labour in the Private Sector and laws amending thereto;
- Law No. 8 of 2010 concerning Rights of People with Disabilities and laws amending thereto;
- Law No. (112) of 2013 Regarding Establishing the Public Authority for Food and Nutrition as amended by Law No. (16) of 2019;
- Law No. (116) of 2013 on Promoting Direct Investment;
- Law No. (42) of 2014 Promulgating the Environment Protection Law and amended by Law No. (99) of 2015;
- Law No. 114 of 2014 on Health Insurance Services for Retired Citizens;
- Law No. (21) of 2015 Regarding Child Rights;
- Law No. (63) of 2015 on Combating Information Technology Crimes;
- Law No. (18) of 2016 on Elderly Social Care;
- Law No. (14) of 2019 Concerning Mental Health; and
- Decree Law issued on 1979/4/4 Concerning the Civil Service and amendments thereto.
- The National Assembly has approved the wording of the following Law which we hereby ratify and promulgate:

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Council of Ministers
Law No. 70 of the year 2020
Concerning the PRACTICE OF THE PROFESSION of Medicine, its Allied Professions, Patients'Rights and Health Facilities

- After perusal of the Constitution;
- Law No. 16 of 1960 promulgating the Penal Code and laws amending thereof;
- Emiri Decree Law No. 33 of (1960) Concerning Health Control Procedures for persons coming to Kuwait from Endemic Destinations;
- Law No. (49) of 1960 Regarding Medical Institutions;
- Law No. (8) of 1969 Regarding Infectious Diseases Preventive Procedures and the laws amending thereof;
- Law No. (36) of 1969 Regarding Regulating the Registration of Births and Deaths;
- Decree Law No. (131) of 1977 Regarding the Regulation of the Use of Ionizing Radiation and the Prevention of its Risks,
- Decree Law Issued on January 1979 ,7 Regarding the Ministry of Health;
- Decree Law No. (15) of 1979 Regarding Civil Services and amendments thereof;
- Civil Law promulgated by Decree Law No. (67) of 1980, as amended by Law No. (15) of 1996;
- Decree Law No. (25) of 1981 Regarding the Practice of the Profession of Human Medicine, Dentistry, and the Allied Professions, as amended by Law No. (41) of 2007;

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

- The Practice of Medicine (human medicine and dentistry).
- Its allied practices.
- Patient's rights.
- Healthcare facilities.
- Medical Liability Authority (MLA).

Therefore, we hope that this law will provide aid to health care providers and patients in order to improve the quality of medical services provided and to reduce medical errors.

Introduction:

This law was established on 2020/10/19 and has been published in the official "Kuwait Today" Gazette in issue no."1506/62", on 2020/10/25, which is also the date of its commencement.

The purpose of this law is to find a unified legislation that gathers the regulations of the practice of medicine and its allied professions, the medical responsibility and the rights of patients, as well as the medical facilities, due to their connection and alignment with the future vision of the State of Kuwait, and for this Law to guarantee patients their rights, establish professional ethics to enhance trust between health care providers and their beneficiaries, and contribute to the quality of medical services, as well as achieve more transparency and reduce medical errors.

The Law was promulgated in agreement between all participating partners in providing health care and making use of professional, legal and academic expertise through the formation of several committees through ministerial decrees, which include representatives of the Ministry of Health, ministries and government institutions that provide health care, along with the private sector, public benefit associations and relevant civil societies who are interested in health affairs, the health care system, and benefiting from studies, draft laws and previous decisions and proposals upon the request of the Members of the National Assembly.

The Law focuses on all matters regarding the following:

Index

Contents — Page Number

- The dismissal of cases 86
- Repealing Law No. (25) of 1981 , Law No. (49) of 1960 and Law No. (38) of 2002..... 87
- Issuing the executive regulations and decisions necessary to implement this law..... 87
- The decisions in force shall continue to be enforced in a manner that does not conflict with this Law 87
- All licenses granted and issued prior to the publication of this law shall remain in effect until their term expires..... 87

9- Explanatory Memorandum..... 89

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Index

Contents	Page Number
- Inspection Committees on the Health Facilities	70
- Discharge the patient from the health facility	70
- The event of the death of a person in a health facility	71
- The responsibilities of the health facility owner and its director	72
7- Chapter VII: Penalties	75
- Practices that lead to Penalties	77
- The penalty to physically assaults the practitioners	78
- The penalty to exert insults, libel, slander, or defamation towards practitioner of the profession	79
- Temporary Administrative Closure	79
- Statement of penalties	80
8- Chapter VIII: General Provisions	83
- The responsibility of the Public Prosecution in investigations and trials of complaints, claims and cases related to medical errors	85
- The Condition of summon of practitioners of the profession for investigations, trials of complaints and the cases related to medical errors	85
- Practitioners of the profession shall not be arrested while carrying out their work	85
- Deposit all fees, fines and financial penalties for the account of the public treasury	86
- The responsibilities of the Ministry for auditing, approving and equating all academic, professional and technical certificates issued in the medical fields	86

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Index

Contents	Page Number
- Forming the MLA committees	55
- Responsibilities of the MLA and the committees	55
- Regulations of changing the Committee's members	56
- The conflict of interest between the candidates to the membership of the committee	57
- The meetings and Procedures of the committees	57
- The responsibilities of the MLA president to suspend the license to practice the profession temporarily for a period of thirty days	59
- Confidentiality of the information	61
- Interference in MLA's work or its committees shall be prohibited from the technical aspect	61
- The Special Record for all data related to errors and liability of practitioners and health facility owners and directors	62
6- Chapter VI: Health Facilities	63
- Conditions to establish, operate or manage a private health facility	65
- A license to establish a private health facility	65
- The license holder of the private health facility	67
- Regulations to establish, operate or manage a private health facility	67
- The director of the private health facility	68
- Registry and Database for patients	68
- Changing the license holder of the private health facility	69
- Cancelling the License of the private health facility	69

Index

Contents	Page Number
- A prohibition to perform a medical, surgical or therapeutic action for any person if it would lead to non-childbearing permanently	36
- A prohibition from imaging patients or the practitioner of the profession within the health facility, without a written and explicit consent	36
- A prohibition from giving a prescription, report, or medical certificate contrary to the truth	37
4- Chapter IV: Patient Rights	41
- The patient's right to be fully informed about everything related to his/her health condition	43
- The patient's right to have a personal file at the health facility that provided him/her treatment	43
- The patient's right to take decisions related to his/ her health condition	44
- A prohibition to conduct any research or experiments in the medical field on the human body without obtaining a prior written approval	46
- The rights of the patients or their legal representative	46
5- Chapter V: Medical Liability	49
- Cases under the physician Liabilities	51
- Cases not under the physician Liabilities	52
- The Personal Medical Errors Compensation Fund	53
- Medical Liability Authority (MLA)	53
- The president and the vice president Responsibilities	54

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Index

Contents	Page Number
- Introduction:	9
1-Chapter I: Definitions	13
2-Chapter II: Practicing the Profession	17
- Allied Medical Profession	18
- The Health Licenses Department	19
3-Chapter III: Professional Ethics and Morals	23
- Informed Consent	26
- The patient's mental capacity	29
- Obligation not to disclose patient's secrets	30
- Prohibitions to practicing the profession	31
-A prohibition to refrain from treating or assisting any patient or injured person	32
- A prohibition from announcing the prices of the services performed, or any product, treatment, or health device	32
- A prohibition from announcing about medicines, preparations, mixtures, formulations or special foods	32
- A prohibition to conduct a questionnaire or survey within the health facility, without a prior written approval from the facility's management	33
- A prohibition to abort for any pregnant woman except in excepional circumstances	33
- A prohibition to end the life of the patient	34
-A prohibition to perform all operations, surgeries and medical interventions that may lead to a change in the gender of a person	34

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies - Kuwait University

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies

Established in 1994 - Kuwait University

Law No. 70 of 2020 Regarding the Practice of the Medical Profession, its Allied Professions and the Rights of Patients, and Medical's Facilities

The Official Newspaper: Kuwait Today
Issue No.1506/ 62
Sunday 8 Rabi'ulawwal 1442 Hejri

Dr. Salman Al-Sabah MD MBA FRCSC FACS
Department of Surgery - Faculty of Medicine
Kuwait University

Special
Scientific Series
Issue No. (**49**)

Kuwait
2021